الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر بعنوان

دور الجباية المحلية في تمويل الخزينة العمومية

دراسة حالة خزينة بلدية وادي الزناتي خلال الفترة 2021-2023

❖ من إعداد الطالب:
مومني وسيم

* تحت إشراف الأستاذة:
● د: بوزيد صليحة

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله عز وجل على عظيم نعمه، أوهبنا العقل وحسن التدبير والتوكل.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

لا يسعنا ونحن في هذا المقام إلا أن نتقدم بجزيل الشّكر والتقدير إلى من لم تبخل علينا بنصائحها وإرشاداتها القيّمة لإكمال هذا العمل الدكتورة الفاضلة "بوزيد صليحة" أطال الله في عمرها وأمدها بالصحة والعافية وجزاها الله عنا خير جزاء .

نشكر كل الدكاترة وأعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي.

كما نتوجه أيضا بشكر خاص إلى عمال ومسؤولي قسم علوم المالية والمحاسبة ولا ننسى أيضا كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا البحث.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما، إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضلهما

إلى من قال فيها الصادق الصديق الذي لا ينطق عن الهوى **"الجنة تحت أقدام الأمهات"**، إلى التي حملتني في بطنها وسهرت من أجلي وباركتني بدعائها، وصاحبتني بحبها وحنانها قرة العين ومفتاح النجاح الغالية وعيني أنحني أمامك وأقبل جبينك **"أمي"**

إلى السند القوي الذي علمني مسالك الحياة ومهد لي الطريق إلى أعظم أب **"والدي العزيز"**.

إلى أخواتي الغاليات.

إلى كل أفراد عائلة **"مومني، سماعلي"**.

إلى الأرواح الغالية التي فارقتنا.

لكم مني ألف تحية أصدقائي الذين تقاسمت معهم حلو الحياة الجامعية.

إلى كل من حفظته ذاكرتي ولم يخطه قلمي.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع راجيا من الله عز وجل أن يوفقني وما التوفيق إلا بالله العلي العظيم.

وسيم

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

المقدمة:.....أ-هـ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للجباية المحلية والخزينة العمومية..... 6

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الجباية المحلية 8

المطلب الأول: اساسيات حول الجباية المحلية..... 8

المطلب الثاني: المبادئ العامة لجباية المحلية. 17

المطلب الثالث: الأساس القانونية للجباية المحلية. 18

المطلب الرابع: أهداف الجباية المحلية. 19

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الخزينة العمومية..... 21

المطلب الأول: مفهوم الخزينة العمومية وخصائصها. 21

المطلب الثاني: وظائف الخزينة العمومية.....22

المطلب الثالث: أهمية الخزينة العمومية. 25

خلاصة الفصل: 26

الفصل الثاني: آلية عمل الخزينة العمومية 27

المبحث الأول: الية عمل الخزينة العمومية..... 29

المطلب الأول: مصادر تمويل الخزينة العمومية. 29

المطلب الثاني: عمليات الخزينة وحسابتها.....32

المطلب الثالث: موارد واستخدامات الخزينة العمومية. 35

المطلب الرابع: طرق تمويل الخزينة العمومية.....37

المبحث الثاني: الميزانية العامة للدولة..... 39

المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة وخصائصها. 39

المطلب الثاني: أنواع ميزانيات الدولة: 40

المطلب الثالث: مبادئ الميزانية العامة. 42

المطلب الرابع: أهمية الميزانية العامة. 45
خلاصة الفصل: 47
الفصل الثالث: دراسة حالة بلدية وادي الزناتي للفترة 2021-2023 48
المبحث الأول: تقديم عام لخزينة بلديات وادي الزناتي..... 50
المطلب الأول: التعريف بخزينة بلديات وادي الزناتي 50
المطلب الثاني: مهام الهيكل التنظيمي لخزينة بلديات وادي الزناتي 51
المطلب الثالث: أهداف ومهام خزينة بلديات وادي الزناتي 54
المبحث الثاني: تحليل الإيرادات المحلية لبلدية وادي الزناتي لفترة من 2021-2023:. 56
المطلب الأول: تحليل الإيرادات المحلية من الضرائب المباشرة التي تدخل في إيرادات ميزانية بلدية وادي الزناتي:.....56
المطلب الثاني: تحليل الإيرادات المحلية من الضرائب غير المباشرة التي تدخل في إيرادات ميزانية وادي الزناتي:.....64
خلاصة الفصل: 66
الخاتمة:.....68
قائمة المراجع.....71
الملاحق
الملخص:

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الجدول رقم 1: موارد واستخدامات الخزينة العمومية 37
الجدول رقم 2: الإيرادات المحلية من الضرائب المباشرة التي تدخل في إيرادات ميزانية بلدية وادي الزناتي خلال الفترة 2021-2023 56
الجدول رقم 3: عدد الملفات الجبائية.....58
الجدول رقم 4: عدد عمال بلدية وادي الزناتي.....59
الجدول رقم 5: الإيرادات المحلية من الضرائب غير المباشرة التي تدخل في إيرادات ميزانية بلدية وادي الزناتي 64

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الشكل رقم 1: خصائص الضرائب 9
الشكل رقم 2: مصادر الإيرادات العادية 29
الشكل رقم 3: الهيكل التنظيمي لخزينة بلدية وادي الزناتي 51
الشكل رقم 4: تحليل الإيرادات المحلية من الضرائب المباشرة التي تدخل في إيرادات ميزانية بلدية وادي الزناتي 57
الشكل رقم 5: المنحنى البياني لمداخيل الرسم على النشاط المهني (TAP) 58
الشكل رقم 6: المنحنى البياني لمداخيل الضريبة على الدخل الإجمالي IRG 60
الشكل رقم 7: المنحنى البياني لمداخيل الضريبة الجزافية الوحيدة IFU.....61
الشكل رقم 8: منحنى بياني لمداخيل الرسم التطهيري T.A 62
الشكل رقم 9: منحنى بياني لمداخيل الرسم العقاري T.F. 63
الشكل رقم 10: منحنى بياني لمداخيل الرسم على القيمة المضافة TVA 64

مقدمة

المقدمة:

تعتبر الجباية المحلية موردا ماليا كبير في تحريك عجلة التنمية حيث مثلت خلال مراحل طويلة محور الدراسات العلمية والمالية باعتبارها أقدم وأهم مصادر الإيرادات العامة وهذا بجانب أهمية ودور الجباية في تحقيق السياسة المالية من جهة وما تحدثه من إشكاليات من جهة أخرى.

عن طريق فرض الضرائب تقوم الدولة بتمويل الخزينة العمومية والتي تعتبر إدارة عمومية مكلفة بتسيير مالية عامة، تقوم بتسجيل العمليات المالية للدولة ويكون ذلك بتحصيل الإيرادات ودفع النفقات، وبالرغم من هذا تعتبر الضريبة من أهم أدوات الضبط الاقتصادية التي بواسطتها تتدخل لتنظيم الشؤون الاقتصادية عن طريق السياسة الضريبية وتبقى من اهم المصادر التمويلية ووسيلة فعالة تمكن الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مقدمة بحيث لم تعد أداة ذات هدف مالي يتمثل في جني الموارد المالية اللازمة لتمويل النفقات العامة فقط كما كان كما كان في السابق بل أصبحت أداة لتحقيق جملة من الأهداف والاختيارات الاقتصادية والاجتماعية كالتوزيع العادل للدخل وتوجيه النشاط الاقتصادي وغيرها فمن بين المداخيل التي تدعم الخزينة هي الجباية المحلية المتضمنة مختلف أنواع الضرائب، حيث أصبحت في الآونة الأخيرة تساهم وبشكل فعال في تدعيم الخزينة مقارنة بالجباية البترولية، اذا تعد الممول الرئيسي للخزينة العمومية والتي تعتبر الاستراتيجية الاقتصادية التي تبنتها الدولة من أجل تحديد وجهتها.

1/إشكالية الدراسة:

ما مدى مساهمة الجباية المحلية في تمويل الخزينة العمومية؟

للإجابة على السؤال الرئيسي أعلاه، ارتأينا تجزئته الى أسئلة فرعية تخدم نفس السياق وتساعد مختلف الرؤى وصولا الى بلورة تصور شامل حول موضوع الدراسة، فكانت الأسئلة كالتالي:

- ما هي الجباية المحلية؟
- ماذا نقصد بالخزينة العمومية؟
- هل تعتمد بلدية وادي الزناتي في إيراداتها بنسبة أكبر على المداخيل الجبائية؟

2/فرضيات الدراسة

- الجباية المحلية هي أداة من أدوات الدولة في تمويل خزينتها العمومية حيث تستخدمها الدولة في تغطية نفقاتها.
- الخزينة العمومية تعتبر هيئة مالية تحث عن التوازن بين الإيرادات والنفقات.
- ميزانية البلدية تعتمد على الضرائب والرسوم بصفة ثابتة مما يجعل للبلدية مصدر دخل دائم.

3/أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في موضوع "دور الجباية المحلية في تمويل الخزينة العمومية" في عدة عناصر نذكر منها:

- تكمن الأهمية العلمية في ابراز أهم الاليات التي تقوم بها مصلحة الضرائب من اجل تحصيل الضرائب وتبيان مختلف الوسائل والأدوات التي توضح دورها في تمويل الخزينة العمومية.
- أما الأهمية العملية فتتمثل في محاولة اثراء الدراسات المتعلقة بالجباية المحلية والتعرف عليها ودراستها وتحليلها كونها المداخيل الجبائية تتمثل في مداخيل ذاتية للبلدية.

4/أهداف الدراسة:

لأي بحث علمي اهداف يسعى لتحقيها سواء في الجانب النظري او التطبيقي، وفي هذه الدراسة فهي تهدف ال تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة معرفة اهم المفاهيم المتعلقة بالجباية المحلية.
- محاولة معرفة اهم المفاهيم المتعلقة بالخزينة العمومية.
- محاولة اظهار كيفية التأثير الإيجابي لجباية المحلية في تمويل الخزينة العمومية.
- أن تكون النتائج أساس لأبحاث أخرى يقوم بها اشخاص او جهات معينة.

5/دوافع اختيار الدراسة:

هناك عدة أسباب كانت وراء اختيارنا لهذا الموضوع نذكر منها:

- الرغبة الذاتية والميل الشخصي لمعالجة ودراسة هذا الموضوع.
- الرغبة في التعرف على دور الجباية المحلية في تمويل الخزينة العمومية.

6/الإطار الزماني والمكاني:

- الإطار الزماني كانت الدراسة خلال الفترة الزمنية (2021-2023).
- الإطار المكاني: خزينة بلدية وادي الزناتي ولاية قالمة.

7/منهج البحث:

اتبعنا في بحثنا هذا المنهج الوصفي التحليلي المناسب لمثل هذه المواضيع، فالمنهج الوصفي تم اعتماده في الإطار المفاهيمي لمعرفة الجباية المحلية والخزينة العمومية، اما المنهج التحليلي فاعتمدنا عليه في الفصل الثالث لتحليل المداخيل الجبائية والمداخيل الاخرى للخزينة العمومية (ميزانية البلدية)، وذلك من خلال استقراء ما جاءت به قوانين المالية والضرائب والرسوم المباشرة والضرائب والرسوم غير المباشرة.

8/ الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى (يوسفي نور دين): مذكرة ماجستير تحت عنوان الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

هدفها:

- هدفت هذه الدراسة الى محاولة الوقوف على واقع الجباية المحلية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المحلية وأهم ما تم التوصل فيه في هذه الدراسة ان أغلب الجباية العائدة للجماعات المحلية عبارة عن ضرائب ورسوم ذات مردودية ضعيفة وذلك بسبب محدودية وعائها او قلة المكلفين بها.

الدراسة الثانية (بن داموا سمية سنة 2020-2021): بعنوان مساهمة الإيرادات الجبائية في تمويل الخزينة العمومية خلال الفترة 2016-2017.

هدفها:

- هدفت الدراسة الى ابراز مدى مساهمة الإيرادات الجبائية في تمويل الخزينة العمومية وتبيان اهم تقديراتها، وتم اعتماد فيها على التقارير السنوية لوزارة المالية ومشاريع المالية السنوية وحسابات الميزانية العامة والخزينة واعتمادا على هذا توصلت الدراسة الى ان الإيرادات الجبائية لها دور هام وفعال في تمويل الخزينة العمومية.

الدراسة الثالثة (بعزيز مريم، كرشاني رمضانة): بعنوان الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية خلال سنة 2015-2016.

هدفها:

- هدفت الدراسة الى معرفة مدى مساهمة الجباية المحلية في تحقيق التنمية المحلية وكذا معرفة الإيرادات الجبائية العائدة لفائدة الجماعات المحلية "البلدية خاصة"، كما توصلت هذه الدراسة ان للجباية المحلية دورا فعالا في تحقيق التنمية المحلية.

9/هيكل الدراسة:

لإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات تم تقسيم الدراسة الى مقدمة وفصلين نظريين والفصل الثالث دراسة تطبيقية وخاتمة كما يلي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للجباية المحلية والخزينة العمومية.

- **المبحث الأول:** مفاهيم أساسية حول الجباية المحلية.

- **المبحث الثاني:** مفاهيم أساسية الخزينة العمومية.

الفصل الثاني: الية عمل الخزينة العمومية.

- **المبحث الأول:** الية عمل الخزينة العمومية.

- **المبحث الثاني:** الميزانية العامة للدولة.

الفصل الثالث: دراسة حالة بلدية وادب الزناتي للفترة 2021-2023.

- **المبحث الأول:** تحليل إيرادات المحلية من الضرائب المباشرة التي تدخل في إيرادات ميزانية بلدية وادي الزناتي.

- **المبحث الثاني:** تحليل إيرادات المحلية من الضرائب غير المباشرة التي تدخل ميزانية بلدية وادي الزناتي.

10/ صعوبات الدراسة:

كل دراسة او عمل بحثي لا يخلو من العراقيل ومما لا شك فيه انه يواجه مجموعة من الصعوبات التي تتعكس سلبا على موضوع الدراسة من بينها:

- قلة المراجع المتعلقة بالخزينة العمومية وصعوبة التواصل مع بعض الأشخاص يستطيعون ان يفدوك.
- عدم توفر بعض الاحصائيات النوعية خاصة في دراسة حالة
- وجود بعض الاختلافات في الاحصائيات الرسمية المقدمة لي.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للجباية المحلية والخزينة العمومية

تمهيد:

بعد الإصلاحات الجديدة أصبحت الجباية تساهم في تدعيم الخزينة العمومية على غرار الجباية البترولية التي تعد الممول الرئيسي للخزينة والتي لها المسؤولية الكاملة في بناء الميزانية العامة وبناء الاستراتيجيات الاقتصادية التي تتبانها الدولة وتحدد توجهاتها. ومن بين المداخيل التي تدعم الخزينة نجد الجباية المحلية.

فهذه الاقتطاعات تساهم في تمويل الخزينة العمومية، وتجعل منها من اهم المنشآت المالية التي تسير والتي يقع على عاتقها عبء تسجيل العمليات المالية المختلفة، وذلك عن طريق تحصيل الموارد المالية لإنفاقها في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه قمنا تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الجباية المحلية.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الخزينة العمومية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الجباية المحلية

للجباية المحلية دور هام في تغطية أعباء الدولة، وذلك بفرض ضرائب ورسوم على المتعاملين معها على المستوى المحلي لذا تقوم الدولة بفرض قوانين ونظم لتنظيم حصيلتها على أحسن وجه.

المطلب الأول: اساسيات حول الجباية المحلية.

أولا: تعريف الجباية.

تعددت تعاريف الجباية اذ نذكر منها:

الجباية هي جميع القوانين والإجراءات والقواعد التي تحكم المجال الضريبي للدولة على مختلف المستويات، والتي تمثل الوجه الذي يساهم في تحصيل مختلف أنواع الضرائب.[1]

تعرف أيضا بأنها: تتكون من مجموعة القواعد القانونية المتعلقة بالضرائب والتي تنظم المشاركة في المواضيع القانونية وكذلك الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في تمويل الدولة.[2]

تعتبر الجباية من اهم الإيرادات التي تستعمل في تسيير إيرادات الدولة وتلبية حاجياتها، فالجباية هي ذلك النشاط التشريعي الموضوع الحيز التطبيق لضمان إجراءات تحصيل الإيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة، إذا تحتل مكانة بارزة نظرا لثباتها والزامها.[3]

وتشمل الجباية على مجموعة من الضرائب والرسوم والاتاوات والمساهمات نتطرق الى مفهوم اهم مكوناتها الا وهي الضرائب والرسوم.

---

[1] أسماء قرفي، رقية بوحيضر، أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في دول مجلس التعاون الخليجي العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، العدد 02، جوان 2021، ص70.

[2] رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دار هومه للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2014، ص243.

[3] بن طالب سماحة، بن العايب أبو بكر، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، العدد 02، أوت 2023، ص42.

1. مفهوم الضريبة:

يمكن أن نعرف الضريبة على انها: مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم، عن طريق السلطة، بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد، نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية.[1]

وتعرف أيضا الضريبة أنها: استقطاع نقدي تفرضه السلطة على الافراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة.[2]

ويمكن ان نعرف الضريبة على أنها: اقتطاع نقدي اجباري لصالح السلطات العمومية بصفة نهائية ومن دون مقابل مباشر ومحدد بهدف ضمان تمويل الأعباء العامة للدولة نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية.[3]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تحديد خصائص الضريبة بما يأتي:

الشكل رقم 1: خصائص الضرائب

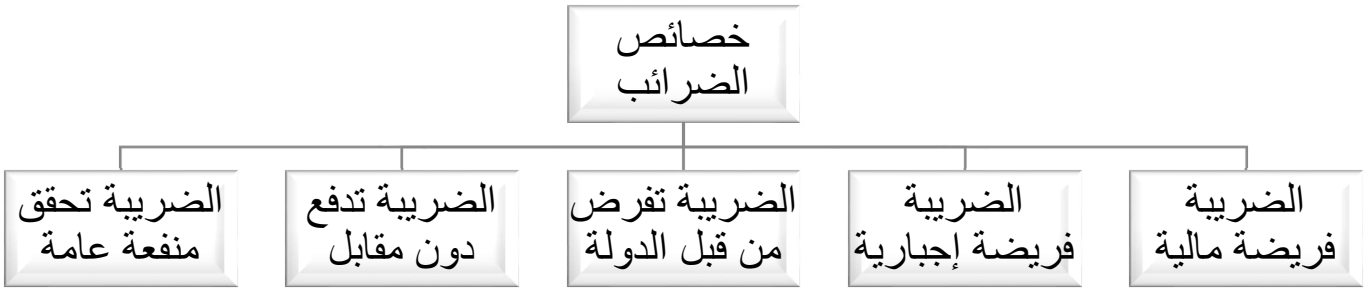

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على سالم محمد الشوابكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص68.

[1] محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومه لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص13.

[2] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن ،2006، ص145.

[3] سايح جبور علي، عزو علي، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية جامعة الشلف الجزائر، أكتوبر 2018، ص252.

1.1 الضريبة فريضة مالية:

الأصل أن تدفع الضريبة في العصر الحديث في صورة نقود تماشيا مع مقتضيات النظام الاقتصادي ككل، بالنظر الى أن المعاملات كلها أصبحت تقوم على استخدام النقود، سواء في القطاعات العامة والخاصة، وما دامت النفقات العامة تتم في صورة نقدية فان الإرادات العامة بما فيها الضرائب لا بد وأن تحصل كذلك بالنقود.[1]

2.1 الضريبة فريضة إجبارية:

يعد فرض الضريبة وجبايتها عملا من اعمال السلطة العامة، بمعنى ان فرض الضريبة او جبايتها يستند الى الجبر ويعني ذلك ان النظام القانوني للضريبة هو اختصاص اصيل للدولة لا يجوز ان يكون محلا للاتفاق بين الدولة والافراد. أي أن سعر الضريبة والمكلف بأدائها وتحصيلها وتحديد وعائها تتم بإرادة الدولة.[2]

3.1 الضريبة تفرض من قبل الدولة:

الضريبة لا يمكن أن تفرض أو تعدل أو تلغى إلا بالقانون، فالإدارة الضريبية التي تقوم بتنفيذ إرادة السلطة العامة لا يحق لها الا جباية وتحصيل الضرائب المسموح بها من قبل السلطات المتخصصة. ولكن أغلب التشريعات المالية جعلت أحكام قانون الضريبة ملزمة للدولة كما هي ملزمة للفرد والقضاء يجب أن يكون رقيبا على كل مخالفة لها احقاقا للعدل ووضعا للضوابط ولمنع التعسيف.[3]

4.1 الضريبة تدفع دون مقابل:

وتعني بأن المكلف دافع الضريبة لا يتمتع بمقابل مباشر أو بمنفعة خاصة من جانب الدولة حين دفعه للضريبة، فالضريبة يدفعها الفرد بصفتها عضوا في المجتمع كله يلتزم بالمساهمة في الأعباء، والتكاليف العامة، وأن كان هذا لا ينفي أن الفرد ينتفع بالخدمات التي تقدمها الدولة، ولكن بصفته عضوا في المجتمع وليس بصفة دافع ضريبة.[4]

---

[1] سالم محمد الشوابكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص68.

[2] عادل فليح العلي، مالية دولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص224.

[3] خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص146.

[4] سالم محمد الشوابكة، مرجع سبق ذكره، ص69.

5.1 هدف الضريبة تحقيق منفعة عامة:

هذا العنصر مرتبط بالعنصر السابق، فلا تجبى الضريبة بقصد تغطية نفقات خدمات معينة وإنما بقصد توزيع مجمل النفقات العامة على المواطنين. بالإضافة إلى هذا فقد أصبحت الضريبة تستخدم في الوقت الحاضر، حيث تزداد درجة التدخل الاقتصادي والاجتماعي للدولة، في تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية.

من الأغراض الاقتصادية، حماية الصناعة الوطنية بتقرير بعض الضرائب الجمركية، أو تشجيع الادخار والحد من الاستهلاك لتوجيه الفائض في أغراض التنمية الاقتصادية، ومن الأهداف الاجتماعية، إعادة توزيع الدخل القومي بهدف تقليل التفاوت في الدخول بين فئات المجتمع.[1]

2. مفهوم الرسم:

بصورة عامة يمكن تعريف الرسم، بأنه: مبلغ من النقود يدفعه الفرد للدولة أو إحدى هيئاتها لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها له، وبناء على طلبه.[2]

ويعرف الرسم بانه: مبلغ من المال تجهيه الدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى جبرا من الأفراد مقابل خدمة خاصة تقدمها لهم أو مقابل نفع خاص عاد عليه من هذه الخدمة. [3]

ويبدو من هذا التعاريف أن الرسم يتميز بالخصائص التالية:

1.2 الرسم يدفع نقدا:

والمقصود بذلك أن الرسم يتم دفعه في شكل نقدي. واشتراط الصورة النقدية للرسم جاء ليتلأم مع التطور الحديث في مالية الدولة من حيث اتخاذ نفقاتها وايراداتها للصورة النقدية.[4]

---

[1] سالم محمد شوابكة، مرجع سبق ذكره، ص69.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2010، ص81.

[3] عادل فليح علي، مرجع سبق ذكره، ص212.

[4] منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية المفتوحة، طرابلس، ليبيا، ص72.

2.2 الرسم يدفع جبرا:

والمقصود بذلك أن الفرد يدفع مبلغ الرسم جبرا للهيئة أو الجهة العامة التي تقدم له الخدمة ويظهر عنصر الجبر خاصة في استقلال الجهات العامة في وضع النظام القانوني للرسم من حيث تحديد مقداره وطريقة تحصيله وكيفية الاستفادة من الخدمة المقدمة كمقابل له.[1]

3.2 الرسم يدفع مقابل خدمة خاصة:

يعد عنصر المقابل من العناصر الأساس في تحديد طبيعة الرسم إذا يتحقق الرسم بمناسبة طلب الفرد لخدمة معينة من الدولة ومن ثم تعد الخدمة مقابلا للرسم الذي هو ثمنها.[2]

ثانيا: مفهوم الجباية المحلية وتقسيماتها.

1. مفهوم الجباية المحلية.

تعرف الجباية المحلية على أنها اقتطاع نقدي ذو سلطة نهائية دون مقابل منجز لفائدة الجماعات المحلية أو للدولة أو لصالح الهيئات العمومية المحلية. [3] ومن الناحية القانونية يمكن تعريفها على أنها مجموعة القوانين والتنظيمات التي تحكم الضريبة، أما من الناحية الاقتصادية تعرف على أنها الطريقة التي تمكن من توجيه الاقتصاد وتصحيح انحرافات السياسة الاقتصادية بأثر رجعي. [4]

كما تعرف على أنها: مجوع الضرائب والرسوم التي تفرض في نطاق إقليمي محدود من اجل المساهمة في تنمية موارده[5]

---

[1] منصور ميلاد يونس، مرجع سبق ذكره، ص73.

[2] عادل فليح علي، مرجع سبق ذكره، ص97.

[3] جمعي سميرة، موزارين عبد الجيد، فعالية الجباية المحلية في تمويل ميزانيات الجماعات المحلية –دراسة حالة الجزائر والمغرب-، المجلة المغاربية لإدارة المنضمات، جامعة ابي بكر بلقايد –تلمسان-، العدد 3، ديسمبر 2018، ص65.

[4] محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004، ص131.

[5] صبرينة خذيري، عمر جنينة، واقع الجباية المحلية المحلية في الجزائر، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة-، العدد 08، فيفري 2023، ص 13.

والجباية المحلية هي مجموع الإيرادات التي تقتطع بنسب متفاوتة من الضرائب والرسوم بعد دفعها على مستوى مصالح الضرائب وخزائن ما بين البلديات لفائدة البلدية والولاية.[1]

2. تقسيمات الجباية المحلية:

وتنقسم الجباية المحلية عموما إلى جباية عادية وهي الأصل وجباية بترولية في جزء ضئيل منها.

1.2 الجباية العادية:

الجباية العادية من أهم موارد الخزينة العمومية، وتعمل على تشجيع النشاطات الاقتصادية من خلال الإعفاءات الجبائية، وفرض الضرائب على بعض المواد المستوردة لتفسح المجال للإنتاج المحلي والمنافسة الداخلية.

هذا وتعد ثاني أهم مصدر في ميزانية الدولة بعد الجباية البترولية وتشمل الضرائب العائدة إلى ميزانية الدولة التي تخضع لها العوائد المترتبة عن نشاطات اقتصادية غير بترولية وتضم المداخيل الجبائية المباشرة، ومدخولات المهن الصناعية والضرائب التي تفرض على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة والرسم على عمليات التوطين البنكي..... إلخ.

وتتميز بـ:

تحقيق النفع العام في حالة الضرائب.

تحقيق النفع الخاص في حالة الرسوم.

اقتطاع جبري في حالة الضريبة ومقابل خدمة في حالة الرسم.[2]

1.1.2 الإيرادات الجبائية العادية:

وأهم هذه الضرائب والرسوم كتالي:

[1] بن قدور امال، عسالي صالح، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، العدد 04، ديسمبر 2022، ص646.

[2] المرجع نفسه، ص647.

أ. الرسم العقاري:

هو الرسم المعروف من قبل عامة المواطنين باعتباره يطبق سنويا على العقارات المبنية والغير المبنية الواقعة في تراب البلدية باستثناء تلك المعفاة صراحة. ويعود هذا الرسم كليا الى ميزانية البلدية عن طريق جداول عامة. هذا النوع من الرسوم تقوم بإعدادها مصالح المديرية العامة للضرائب.[1]

ب. رسم التطهير:

تقره المواد من 263 إلى 266 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تستفيد منه البلدية بنسبة 100% تم تعديله ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، وكذا قوانين المالية لسنة 2020و 2021، حيث تم رفع مبلغ الرسم والذي يتراوح ما بين 1.500 دج لغاية 132.000 دج حسب طبيعة المحل وكمية النفايات.

وقد نصت المادة 263 مكرر 03 على تكليف المجالس الشعبية البلدية بعملية التصفية، التحصيل، المنازعات، وعليه فإن مهام البلدية تتمثل في:

- إنجاز المداولات الخاصة بتحديد الرسم حيث أن القانون يحدد مبالغ دنيا وأخرى عليا فقط.
- إنجاز قوائم إسمية للخاضعين لهذا الرسم.

وتعفى من هذا الرسم الملكيات التي لا تستفيد من خدمات رفع القمامة المنزلية.[2]

ج. الرسم على النشاط المهني:

تم إنشاء هذا الرسم بموجب المادة الواحد والعشرون من قانون المالية لسنة 1996، أين يطبق على رقم الأعمال الذي يحققه الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو اعتباريين الممارسين لنشاط أرباحه خاضعة للضريبة على الدخل صنف الأرباح الصناعية والتجارية، وللضريبة على الأرباح الشركات. أذن فهو رسم من مميزاته أن له علاقة مباشرة برقم الأعمال عند الحساب بمعنى أخر له وعاء ضريبي معتبر.

[1] سنوسي قويدر، بن بوزيان محمد، دور الجباية في التنمية المحلية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد 06، ديسمبر 2016، ص127.

[2] بن قدور امال، عسالي صالح، مرجع سبق ذكره، ص648.

وحسب نص المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة لسنة 2023، يكون معدل الرسم على النشاط المهني في حدود 5.1% غير أنه يرفع هذا المعدل الى 3% فيما يتعلق أساسا برقم الأعمال الخاص بنشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب.[1]

وعليه يتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني (TAP) وفق الاتي:

-الحصة الخاصة بالبلدية: تكون في حدود 66%.

-الحصة الخاصة بالولاية: 29%.

-أما حصة صندوق الضمان والتضامن: فيستفيد من نسبة 5%.[2]

د. الضريبة الجزافية الوحيدة:

تقرها المواد من مكرر 282 لغاية 282 مكرر 6 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتستفيد منها البلدية بنسبة 40.25% تخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الشركات المدنية ذات الطابع المهني والأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا وتجاريا وغير تجاري وحرفيا، وكذا التعاونيات الحرفية والصناعات التقليدية التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أو إيراداتها المهنية السنوية خمسة عشر مليون دينار (15.000.000 دج)، ما عدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي.[3]

هـ. الضريبة على الدخل الإجمالي:

المواد 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ": تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبعيين، تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي ، تفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة "، تفرض على الأرباح الصافية من إجمالي المداخيل للأصناف التالية: أرباح مهنية، عائدات المستثمرات الفلاحية، الإرادات المحققة من إجار الملكيات المبنية و الغير المبنية حسب المادة 42 من قانون الضرائب

[1] بن الديب مختار، دور الجباية المحلية في تعزيز القدرات المالية للجماعات المحلية، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 02، الجزائر، العدد23، 2024، ص134.

[2] مرجع نفسه، ص134.

[3] بن قدور امال، عسالي صباح، مرجع سبق ذكره، ص649.

المباشرة والرسوم الماثلة، عائدات رؤوس الأموال المنقولة ، المرتبات والأجور والمعاشات و الريوع هذا بنص المادة 02 من نفس القانون ، ونصت المادة 03 من نفس القانون على الأشخاص الطبيعيون الخاضعون لها.[1]

و. الرسم على القيمة المضافة:

يعتبر الرسم على القيمة المضافة من أهم الرسوم غير المباشرة، تفرض على الاستهلاك وتخص العمليات ذات الطابع الصناعي، التجاري والحرفي ويقع على عاتق المستهلك لا على المؤسسة، هذه الأخيرة خزينة الدولة فهي تلعب دور الوسيط في تحصيل وتسديد الرسم إلى إدارة الضرائب، عرف هذا الرسم أيضا بأنه تلك الضريبة التي تفرض على النفقات وعلى المجموع الكلي لاستهلاك الفرد من السلع والخدمات. الرسم على القيمة المضافة تصنف على أنها ضريبة حديثة تتطلب بيئة اقتصادية واجتماعية وضعت مع قواعد واضحة وشفافة، حيث أنه لهذه الضريبة ربحية عالية جدا وتعتبر من الموارد الأكثر أهمية في جميع البلدان حيث يتم تخصيصها للميزانية العامة للدولة، يتم تطبيق الرسم على القيمة المضافة على كل المبيعات، كتلك التي يقوم بها تجار الجملة والتجزئة وعمليات الإيجار ويحدد القانون معدل الرسم على القيمة المضافة بمعدلين العادي 19% والمخفض 09%.[2]

2.2 الجباية البترولية:

تعد الجباية البترولية وسيلة لتدخل الدولة في النشاط البترولي، فهي نظام الاقتطاعات المفروض من قبل الدولة على المؤسسات التي تعمل في هذا المجال، كما ينظر إليها على أنها اقتطاع أو ضريبة تفرض على المؤسسات أو الشركات البترولية بنسبة معينة على أساس سعر البترول.

وما يهمنا في الجباية البترولية بالنسبة للتنمية المحلية أن أساس فرض الضريبة البترولية يكون مقابل الترخيص الممنوح من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي تعتبر ملكا الأملاك الوطنية العامة، من فتستفيد الولاية والبلديات بنسبة محددة من هاته الجباية مقابل تمرير قنوات المحروقات عبر تراب بعض البلديات. أما الجباية البترولية التي تدفع شهريا على مستوى مديرية كبريات المؤسسات من قبل الشركات العاملة في مجال تنقيب البترول تدخل مباشرة لدى خزينة الدولة وتعتبر مورد هام لإعداد ميزانية الدولة.[3]

---

[1] سعاد رحماني، حاج بشير جيدور، واقع توزيع الجباية المحلية على الجماعات المحلية في الجزائر الرسم على النشاط المهني، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة غرداية، الجزائر، العدد 01، 2022، ص 147.

[2] مرجع نفسه، ص146-147.

[3] بن قدور امال، عسالي صالح، مرجع سبق ذكره، ص651.

المطلب الثاني: المبادئ العامة لجباية.

تتلخص هذه القواعد فيما يلي:

أولا: قاعدة المساواة والعدالة:

يجب أن تكون الضرائب عادلة من حيث مساهمة المكلفين في دفع الضرائب كل حسب مقدرته وبما يتناسب مع حجم دخله، فمن يحصل على دخل مرتفع يساهم بنسبة تتلاءم مع هذا الدخل وبالمقابل ينعم هو وامواله بأمان والاستقرار والحماية، أما أصحاب الدخول الأقل فيساهمون بنسبة أقل وقد يتم اعفاء المعدمين منها. وبهذا تتحقق المساواة بين رعايا المجتمع حسب رأي ادم سميث.[1]

ثانيا: قاعدة اليقين:

يجب أن تكون الضريبة أو جزء منها الذي يلزم كل فرد بدفعها، أن تكون يقينية وليست عشوائية. فالفترة، النمط، حجم الدفع، كل هذا يجب أن يكون واضحا ودقيقا سواء للمكلف بالضريبة أو بالنسبة لكل دفع أخر.[2]

ولقد اهتمت التشريعات الضريبة المعاصرة بقاعدة الوضوح واليقين، ونلاحظ من خلال النظم الضريبة المطبقة في كثير من البلدان، أن أي ضريبة يجب أن تكون محدد في مطارحها وموعد فرضها، وتاريخ وأساليب جبايتها.[3]

ثالثا: قاعدة الملائمة:

أي اختيار مواعيد وأساليب ملائمة ومناسبة لجباية الضريبة تتفق وطبيعة الضريبة من ناحية وظروف المكلفين والأنشطة الخاضعة لها من ناحية أخرى، فمن الملائم أن يدفع التاجر الضريبة المستحقة على أرباحه عند انتهاء السنة المالية لنشاطه وتحديد صافي حساباته، ومن غير الملائم أن يجبر الفلاح على دفع الضريبة قبل أن ينضج محصوله الزراعي ويصبح جاهزا للبيع. أي يعتبر الوقت الذي يحصل فيه دافع الضريبة على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضريبة.[4]

---

[1] طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص52.

[2] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص23-24.

[3] خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص159.

[4] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص91.

رابعا: قاعدة الاقتصاد:

وتعني هذه القاعدة بأن تكون نفقات جباية وتحصيل الضريبة في أدنى حد ممكن، حتى لا يتم تبديد الضريبة المحصلة، وتقليص صافي الإيراد المحصل بعد خصم نفقات الجباية وهذا يتطلب تسهيل إجراءات الجباية، ومراعاة ذلك عند تحديد الوعاء الضريبي.[1]

المطلب الثالث: الأساس القانونية للجباية.

حاول فقه المالية العامة تلمس الأساس الذي يعطي للدولة الحق في فرض الضرائب والتزام الأفراد بدفعها. ويمكن رد هذه المحاولات الي تيارين كبيرين ينتمي كل منهما الى حقبة تاريخية معينة. أولهما نظرية العقد الاجتماعي والمنفعة، وثانيهما نظرية التضامن الاجتماعي. وسنعرض على التوالي لكل منهما:

أولا: نظرية المنفعة والعقد الاجتماعي:

سادت أفكار هذه النظرية خلال القرنين الثامن والتاسع عشر. فالفقه التقليدي قد حاول تأسيس حق الدولة في فرض الضريبة على أساس فكرة المنفعة التي تعود على الافراد مقابل دفع الضريبة، وتتمثل في الانتفاع بخدمات المرافق العامة المختلفة. وبناء على ذلك فأنه لولا انتفاع الافراد بهذه الخدمات لما كان هناك سند قانوني لفرض الضريبة والتزام الافراد بها.[2]

ويؤسس أنصار هذه النظرية فكرة المنفعة على ارتباط الفرد بعقد ضمني بينه وبين الدولة يسمى بالعقد الاجتماعي وأول من قال به هو الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو في القرن الثامن عشر. ويتمثل هذا العقد في كون الأفراد يتنازلون عن جزء من حرياتهم لحماية باقي افراد المجتمع، كما أنهم بمقتضى عقد مالي يلتزمون بدفع الضرائب مقابل المنافع التي تعود عليهم من نشاط الدولة.

وبناء على ما تقدم، فان نظرية المنفعة والعقد الاجتماعي، وإن كانت تبحث عن مبرر لكي تكون الضريبة متناسبة مع الدخل او الثروة الخاضعة لها على أساس عقدي، لا تناسب العصر الحديث بكل تطوراته وتغيراته، لذا فقد ظهر تيار أخر يؤسس فرض الضريبة على نظرية التضامن الاجتماعي.[3]

---

[1] سايح جبور علي، عزوز علي، مرجع سبق ذكره، ص253.

[2] سوزي عدلي ناشد، اساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2009، ص122-123.

[3] مرجع نفسه، ص124-125.

ثانيا: نظرية التضامن الاجتماعي:

تعتبر هذه هي الأساس القانوني الذي تستند إليه الدولة في فرض وجباية الضرائب في وقتنا الحاضر، فإن الفكر الحديث يتجه الى نبذ نظريات المنفعة، أو العقد والى تأسيس الحق الدولة في فرض الضريبة على فكرة التضامن الاجتماعي الموجودة بين كافة المواطنين والدولة.[1]

فأنصار هذه النظرية يقولون انه لا يجب النظر الى الضرائب من حيث المنفعة التي تعود على الافراد. ففي رأيهم أن الضريبة فريضة يجب أن يؤديها كل فرد باعتباره عضوا في المجتمع دون النظر الى المنفعة التي تعود عليه من الخدمات العامة التي تؤديها الدولة، وبعبارة أخرى يرى أنصار هذه النظرية ان الضريبة ترتكز على فكرة التضامن الاجتماعي ويجب على كل فرد أن يدفعها تبعا لمقدرته على الدفع أي مقدرته على السهام في النفقات العامة للمجتمع.[2]

المطلب الرابع: أهداف الجباية.

وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

أولا: الأهداف المالية:

وتعتبر من أهم الأهداف الأساسية والرئيسية للدولة ويتضمن دائما حاجة الدولة

إلى توفير أكبر حصيلة من الضرائب لتغطية النفقات العامة وتطوير القطاعات المختلفة.[3]

ثانيا: الأهداف الاجتماعية:

تستخدم الضرائب لتحقيق أهداف اجتماعية نذكر منها:

أ-تخفيف حدة التفاوت بين الدخول والثروات حيث تسعى الدولة الى فرض ضرائب مرتفعة الى ذوي الدخول المرتفعة وذلك بهدف إعادة توزيعها على ذوي الدخول المنخفضة.

---

[1] سالم محمد الشوابكة، مرجع سبق ذكره، ص71-72.

[2] منصور ميلاد يونس، مرجع سبق ذكره، ص113.

[3] احمد بن يحي الونشريسي، مرجع سبق ذكره، ص204.

ب-الحد من الظواهر الاجتماعية السيئة كمحاربة استهلاك بعض السلع الضارة وذلك بفرض ضرائب مرتفعة على هذه النوع من السلع.

ج-المساهمة في حل مشكلة السكن وذلك باعتماد الدولة على استثمار أي اعفاء المستثمرين في قطاع الإسكان من الضرائب كتشجيع لهم في هذا المجال.[1]

ثالثا: الأهداف الاقتصادية:

تتنوع الأهداف الاقتصادية التي تركز الدول لتحقيقها، فمنها الأهداف المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية ومنها الأهداف المرتبطة بالأزمات الاقتصادية او استثمار الاقتصادي...الخ.[2]

وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- العمل على حماية الصناعات الوطنية وتشجيعها على التطور والتقدم وذلك من خلال فرض ضرائب جمركية على السلع التي تقوم الدولة باستيرادها، ليقابلها ارتفاع لأسعار تلك السلع وذلك من أجل الحد من استهلاكها.
- الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي.
- التشجيع الاستثماري للمشاريع الاقتصادية المختلفة.[3]
- تستخدم الضريبة لتحفيز الادخار والاستثمار من خلال تخفيض الضرائب او الغائها على استثمارات المالية المتنوعة او على صناديق الادخار او على عوائد أذونات الخزينة وسندات التنمية.
- تستخدم الضرائب لتشجيع بعض القطاعات الاقتصادية مثل قطاع الصناعة او السياحة او الزراعة...الخ، وذلك بتخفيض الضرائب على مستلزمات الإنتاج في هذه القطاعات وعلى منتوجاتها، مما يحفز الاستثمار فيها لو التوسع في الاستثمارات القائمة. الى جانب ما ذكر يمكن للضريبة ان تخفف من الازمات الاقتصادية خاصة الركود الاقتصادي والازدهار الاقتصادي.[4]

---

[1] بن طالب سماحية، بن العايب أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص43.

[2] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص50.

[3] احمد بن يحي الونشريسي، مرجع سبق ذكره، ص204-205

[4] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص50-51.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الخزينة العمومية.

تعتبر الخزينة مصدر تمويل عملياتها التي تضمن حفظ الميزانية بذلك تعتبر المنفذ الأول والأخير لتغطية النفقات العمومية الممثلة في مجموعة كبيرة من الخدمات والمنافع العامة لصالح الافراد.

المطلب الأول: مفهوم الخزينة العمومية وخصائصها.

أولا: مفهوم الخزينة العمومية.

تجدر الإشارة أنه من الصعب إيجاد تعريف موحد للخزينة العمومية وهذا نظرا لتعدد التعاريف كل حسب وجهة نظره، ومن بين التعاريف نذكر ما يلي:

1. الخزينة العمومية:

هي التي تبين الحالة العامة لمداخيل الدولة والتزامات الإنفاق العام فهي تقوم بجمع محاصيل الإيرادات الجبائي وغير جبائية وتستعملها في تغطية النفقات العامة المنصوص على صرفها في قوانين المالية.[1]

2. التعريف القانوني:

هي هيئة مالية وطنية ليس لها شخصية معنوية؛ مكلفة بتحقيق الفعل المالي والحركة المالية للدولة والهيئات العمومية الأخرى وذلك عن طريق تحصيل الإيرادات ودفع النفقات بالإضافة إلى عمليات الخزينة، كما أنها العون الذي يقوم بتنفيذ الميزانية العامة للدولة وميزانية الهيئات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.[2]

ثانيا: خصائص الخزينة العمومية.

تتميز الخزينة العمومية بعدة خصائص وتتمثل فيما يلي:

- تعتبر الخزينة العمومية منشاة عامة مكلفة بتسيير ميزانية الدولة.
- هي عبارة عن مصلحة تابعة للدولة أي ليس لها شخصية معنوية وتقوم بالتشخيص المالي للدولة.
- الخزينة العمومية تقوم بتنفيذ قانون المالية المصادق عليه من طرف البرلمان.

---

[1] ملال محمد، رابحي بوعبد الله، التدقيق الجبائي كآلية للمحافظة على أموال الخزينة العمومية بالجزائر دراسة تحليلية قياسية، مجلة التنظيم والعمل، جامعة احمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت، الجزائر، العدد04، 2021، ص163.

[2] قناشي يوسف، بن سنة ناصر، دور الخزينة العمومية في تنفيذ نفقات التجهيز العمومي، مجلة أوراق اقتصادية، جامعة اكلي محمد اولحاج البويرة، الجزائر، العدد 02، ديسمبر2019، ص 26

- الخزينة العمومية عبارة عن شخص اداري فهي تعتبر بمثابة بنك صغير.[1]

المطلب الثاني: وظائف الخزينة العمومية:

يمكن حصر وظائف الخزينة العمومية في النقاط التالية:

أولا: أمين صندوق الدولة:

تحقق الخزينة عمليات ترصيد الإيرادات ودفع نفقات الدولة ويكون ذلك وفقا للقانون العام والمحاسبة العمومية، وتتمثل هذه العمليات في استرجاع ما يخص الإيرادات والدفع للنفقات وتنبثق من الخزينة عمليات أخرى تتمثل في حركات مالية تقوم بها في أي وقت وعبر التراب الوطني والتي يمكن تلخيصها أساسا في تسيير الأموال الجاهزة حتى يمكنها تلبية حاجيات السيولة لدفع النفقات.[2]

ثانيا: مصرفي الدولة:

تحقق الخزينة العمومية نشاطا بنكيا بأتم معنى الكلمة لكونها مؤسسة مالية للدولة، وتتمتع بمجموعة من الايداعات من طرف الممولين، يقومون بإيداع وسحب أموالهم بموجب القانون عند المحاسبين العموميين للخزينة.[3]

ثالثا: وظيفة الوصاية التقنية:

تقوم الخزينة بنوع من الوصاية التقنية على البنوك وشركات التامين وصناديق الضمان الاجتماعي، إذ تقوم بالإشراف والتنظيم واجراء عمليات تقييمية وتحليلية، كما تقترح التصحيحات والتعديلات الضرورية لمشاريعها ومؤسساتها.[4]

---

[1] عازب الشيخ صفاء، دور الخزينة العمومية في تنفيذ ميزانية الدولة، مذكرة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2017-2018، ص04.

[2] نوري يوسف، بضياف صالح، الجباية العادية كألية لتمويل الخزينة العمومية في ظل جائحة كورونا، مجلة الميل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، العدد 01، ماي2022، ص 614.

[3] عبد العزيز طاهر لقواس، سمية ثعالبي، دور الجباية العادية في تمويل الخزينة العمومية، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، تخصص محاسبة التدقيق، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2021-2022، ص17

[4] نوري يوسف، بضياف صالح، مرجع سبق ذكره، ص 614.

رابعا: تسيير الصندوق ومعالجة الاختلافات المؤقتة:

كما نعلم أن كل أموال الخزينة العمومية مودعة في حساب خاص لدى البنك المركزي. وهو الحساب الذي يسجل مجموع موارد الدولة ونفقاتها وبالتالي يعطي صورة عن التغيرات التي تطرأ على وضعية صندوقها ويقتضي تسيير توازن الصندوق أن تقوم الخزينة ببعض الوظائف المصرفية التي تضمن لها موارد مالية مؤقتة، وتتلخص فيما يلي:

1. ودائع الخزينة:

تقوم الخزينة بنفس الدور الذي تقوم به البنوك التجارية فتجمع الودائع للاطلاع بحثا وراء الحصول على مساعدات تساعدها على تسيير صندوقها مع احترام مبدأ الحسابات الدائنة أي أنها لا تسمح لعملائها بالسحب على الكشوف وتصل الودائع إلى الخزينة العامة من أربعة مصادر:

2. ودائع الجمهور:

كل الأفراد والمؤسسات تستطيع فتح حسابات بالشيك عند الخزينة العمومية. وحساب الشيك البريدي يعتبر من أهم الحسابات المفتوحة في الخزينة العامة. وعن طريق هذا الحساب تصل كل الأموال المودعة بالشيك البريدي الخزينة.

3. ودائع القطاع العام:

تقوم كل مشروعات القطاع العام بإيداع قسم مهم من موجوداتها في الخزينة العامة سواء إنتاجية أو مالية.

4. ودائع الميزانيات الملحقة:

يودع اموال الميزانيات التابعة. اي ميزانيات بعض الأجهزة الإدارية التي تقوم بمهام معينة ذات طبيعة إنتاجية، دون أن يكون لها الاستقلال المالي والإداري مثل الإذاعة والتلفزيون والمؤسسات الخدمية.[1]

[1] يحياوي نصيرة، دور الجباية في تمويل الخزينة العمومية وأثرها على الميزانية العامة والاقتصاد الوطني، مجلة دورية محكمة، جامعة عمار الثليجي الاغواط، الجزائر، العدد15، جانفي 2011، ص219.

5. ودائع الجماعات المحلية:

يجبر قانوني البلدية والولاية مختلف الجماعات المحلية على إيداع أموال ميزانيتها في حساب خاص بالخزينة العامة المحلية على إيداع أموال ميزانيتها في حساب خاص بالخزينة العامة.

6. إصدار السندات:

تقوم الخزينة العمومية بإصدار سندات مطبوعة مخصصة للجمهور وسندات على الحسابات الجارية مخصصة للبنوك والمؤسسات المالية وهذا لزيادة مواردها والادخار الوطني.

7. طلب سلفات من البنك المركزي:

تستطيع الخزينة العامة أن تطلب قروض من عدة أنواع: قروض على الحساب الجاري للخزينة العامة، قروض تعاقدية، اكتساب البنك المركزي سندات الدولة، خصم البنك المركزي للسندات. [1]

وهكذا نرى أن أ تسيير توازن صندوق الخزينة العمومية يتطلب من هذه الأخيرة بأن تقوم بعدة مهام ذات طبيعة مصرفية تؤدي إلى خلق العملة.

8. الإشراف على الجهاز المصرفي والمالي:

تشرف الخزينة العمومية بجانب البنك المركزي على الجهاز المصرفي في إطار السياسة الاقتصادية التي تخططها الدولة ويتمثل هذا الإشراف في كل المبادرات التي تقوم بها الخزينة العامة لتؤثر على وضعية الجهاز البنكي كإصدار السندات الحكومية، وإجبار البنوك على الاكتتاب وتحديد شروط عمليات الإصدار.

- مشاركتها في الهيئات الإدارية لمؤسسات القطاع العام.
- تقديم إعانات استثمارية للمؤسسات الإنتاجية.
- مد المؤسسات الإنتاجية بالقروض المتوسطة والطويلة الأجل.
- حق وصايتها المباشرة على السوق المالية (البورصة). [2]

[1] يحياوي نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص219

[2] مرجع نفسه، ص219-222.

المطلب الثالث: أهمية الخزينة العمومية.

للخزينة العمومية أهمية مالية واقتصادية تتمثل فيما يلي:

1. الأهمية المالية:

ترمي الى أهداف لا تتغير عن الأهداف الاقتصادي وهو ضمان القدرة على مواجهة احتياجات الصرف أي البحث الدائم عن توازن بين الإيرادات والمصروفات.

2. الأهمية الاقتصادية:

تعد الخزينة أداة هامة للسياسة الاقتصادية، بإمكانها نظرا لقدرتها المالية الضخمة ولتأثيرها الكبير في الدورة المالية وفي التوازن الاقتصادي العام أن تتدخل لدعم السياسة النقدية التقشفية امتصاص المدخرات بدلا من الإسراف النقدي، امتصاص لدى البنوك او العكس، دعم سياسة نقدية توسعية.[1]

3. الأهمية الاجتماعية:

تقوم الخزينة العمومية بتقديم مبالغ مالية الى المصلحة الاجتماعية وذلك من أجل تمويل مشاريع تزيد في العملة وتهدف الى الزيادة في القدرة الشرائية والزيادة في الدخل.

4. الأهمية السياسية:

للخزينة العمومية أهمية سياسية وتتمثل في الاستقلال الاقتصادي الذي يرمي الى تشجيع وتنشيط المشروعات وتمويلها وتدعيمها، حيث يؤدي الى زيادة الإنتاج وتحقيق الاستقلال الذاتي للاقتصاد الوطني.[2]

[1] عبد العزيز طاهر لقواس، سمية ثعالبي، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2] عازب الشيخ صفاء، مرجع سبق ذكره، ص4.

خلاصة الفصل:

تساهم الجباية المحلية بدرجة كبيرة في تمويل الخزينة العمومية من خلال مجموعة من الرسوم والضرائب التي يتم تحصيلها لفائدة الجماعات المحلية، والتي تعود عليها بمجموعة من الايجابيات سواء من تغطية نفقات او استخدامها من أجل تحقيق التنمية المحلية بمختلف المجالات.

الفصل الثاني:

آلية عمل الخزينة العمومية

تمهيد:

تُعد الخزينة أحد أهم المؤسسات المالية المسؤولة عن إدارة مالية الدولة. فهي تتولى بشكل مستمر تسجيل عملياتها المالية، مما يجعلها وحدة أساسية في الدولة. حيث تمثل الخزينة الجانب المالي من خلال تحصيل الموارد المالية وإنفاقها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وسداد مستحقاتها. كما تسعى جاهدة لتحقيق أعلى قدر من الإيرادات المالية.

وعليه تم تقسيم الفصل الى:

المبحث الأول: الية عمل الخزينة العمومية.

المبحث الثاني: ماهية الميزانية العامة للدولة.

المبحث الأول: الية عمل الخزينة العمومية.

ونتطرق في هذا المبحث الى مصادر وطرق تمويل الخزينة، بإضافة الى حسابات الخاصة بالخزينة وكذلك مواردها واستخداماتها.

المطلب الأول: مصادر تمويل الخزينة العمومية.

نظرا لاختلاف نفقات الدولة وتعددها، تعمل هذه الأخيرة على البحث عن مختلف المصادر لتمويل هذه النفقات، ويمكن التمييز بين نوعين من هذه الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة، حيث نجد الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية.

حيث يمكن الالمام بأهم الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة واهم تقسيمات الإيرادات العامة في الشكل الموالي:

الشكل رقم 2: مصادر الإيرادات العادية

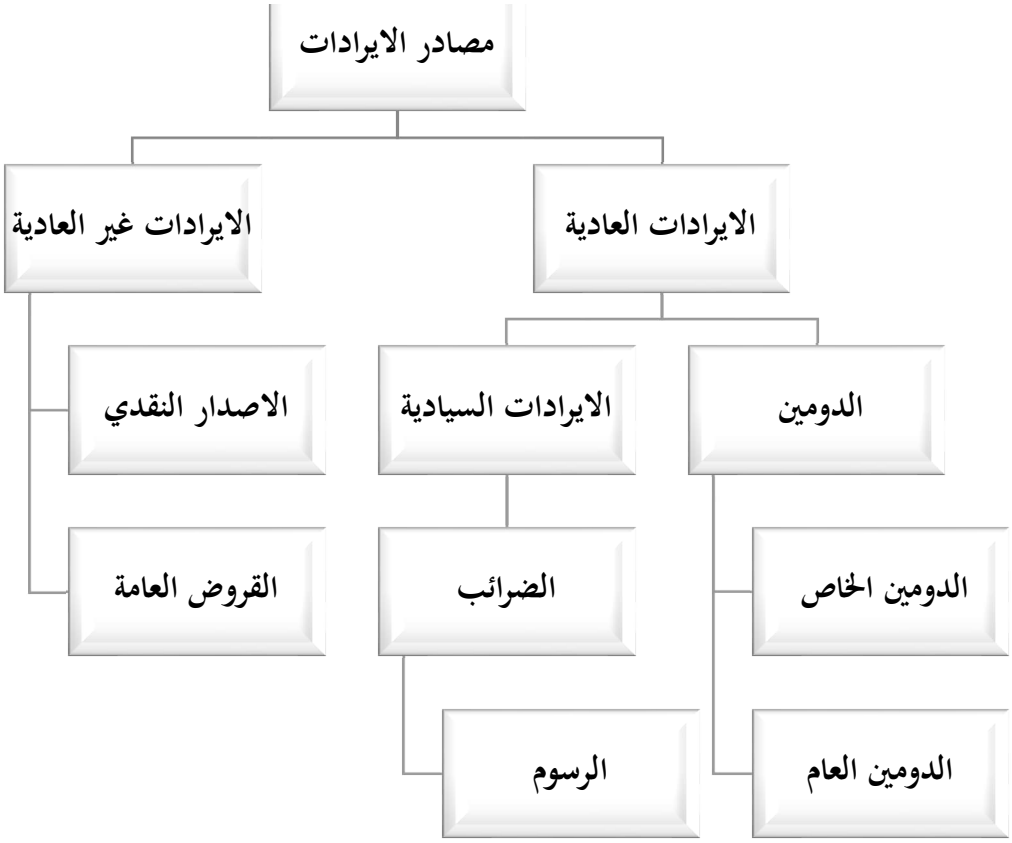

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على دردوري لحسن، لقليطي الأخضر، اساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2018.

أولا: الإيرادات العادية:

ويقصد بها تلك الموارد التي تعترف الدولة منها الأموال كل سنة بانتظام، وتتمثل في:

1. الدومين (إيرادات ممتلكات الدولة):

ويقصد بالدومين ممتلكات الدولة أي كل ما تملكه هذه الأخيرة من أراضي زراعية ومشاريع اقتصادية وغابات ومباني وطرق...الخ وينقسم الدومين الى قسمين:

1.1 الدومين العام:

يقصد بالدومين العام الأموال التي تملكها الدولة، والتي تكون خاضعة لأحكام القانون العام، وتخصص للنفع العام، حيث تحتفظ الدولة بهذه الممتلكات من أجل تحقيق اهداف اجتماعية، ومثال هذه الممتلكات الموانئ والحدائق العامة والطرق... الخ.

والقاعدة التي تحكم الدومين العام هي مجانية الانتفاع، ولكن مع إمكانية فرض رسوم رمزية من أجل تنظيم الانتفاع بهذه الممتلكات، والهدف الرئيسي من فرض رسوم على الانتفاع هو تنظيم استعمال الأفراد لهذه الممتلكات، وليس الهدف من ذلك الحصول على إيراد، ومنه يمكن القول إن الدومين العام ليس مصدرا رئيسيا من مصادر الإيرادات العامة للدولة.[1]

2.1 الدومين الخاص:

الدومين الخاص كل هو ما تملكه الدولة ملكية خاصة، وهي التاي تخض لأحكام القانون الخاص، شانها في ذلك شان الأفراد والمشروعات الخاصة، والدومين الخاص لا يخصص للمنفعة العامة، ويدر الدومين الخاص إيرادات، ولهذا يعتبر مصدر مالي هام للدولة ويقسم الدومين الخاص الى ثلاثة اقسام وهي:

1.2.1 دومين عقاري:

يشمل ممتلكات الدولة من الأراضي الزراعية والمناجم والغابات، ويأتي ايراد هذا النوع من ثمن بيع المنتجات أو ثمن الايجار.

[1] دردوري لحسن، لقليطي الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص96.

2.2.1 الدومين التجاري:

يتمثل في مختلف المشروعات الصناعية والتجارية، التي تقوم بها الدولة مثلها في ذلك مثل الأفراد، أما الطرق التي من خلالها تقوم الدولة باستغلال هذه المشاريع وخاصة الصناعية، إما الاستثمار المباشر أو الشراكة أو التأميم سواء كان كلي او جزئي.[1]

3.2.1 الدومين المالي:

هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من السندات الحكومية وأذونات الخزينة والأسهم (محفظة الأوراق المالية)، هذا بالإضافة الى الفوائد التي تحصل عليها من خلال القروض التي تمنحها الأفراد أو المؤسسات أو توظيف أموالها في البنوك.[2]

2. الضرائب:

الضريبة هي مبلغ المال تفرضه الدولة وتجيبه من المكلفين بصورة جبرية، ونهائية، ودوم مقابل في سبيل تغطية النفقات العمومية أو في سبيل تدخل الدولة فقط.[3]

حيث تعتبر الضرائب المصدر الرئيسي لإيرادات العامة، لهذا تحتل مكانة الصدارة بين مصادر الإيرادات العامة، ليس فقط باعتبار ما يمكن أن تقدمه من موارد مالية، ولكن لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق أغراض السياسة المالية، وما يترتب عليها من أثار اقتصادية واجتماعية.[4]

3. الرسوم:

هو مبلغ من المال تجيبه الدولة وأحد الشخصيات العامة الأخرى جبرا من الافراد مقابل خدمة خاصة تقدمها لهم مقابل نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمة.[5]

---

[1] دردوري لحسن، لقليطي الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص96.

[2] محمد سلمان سلامة، مرجع سبق ذكره، ص101.

[3] حسن عواضة، عبد الرؤوف، قطيش، المالية العامة، دار الخلود للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1995، ص347.

[4] محمد سلمان سلامة، مرجع سبق ذكره، ص104.

[5] عادل فليح علي، مرجع سبق ذكره، ص84.

ثانيا: الإيرادات الغير العادية:

وتشمل على نوعين من الإيرادات وهي القروض والإصدار النقدي.

1. القروض العامة:

فالقرض العام هو مبلغ من المال تتحصل عليه الدولة من الأفراد أو المصاريف مختلف المؤسسات المالية، مع التعهد برد المبلغ المقترض مع الفوائد المترتبة عليه في تاريخ محدد وفق شروط محددة.

2. الإصدار النقدي:

عندما لا تتوفر طرق أخرى لتفادي العجز في الميزانية، تلجا بعض الدول إلى الإصدار النقدي، فتعمل على طبع ما تحتاجه من أوراق نقدية وإصدار كمية من النقود، مما يفقد العملية قيمتها الحقيقة، وتسبب التضخم المالي الاقتصادي.[1]

المطلب الثاني: عمليات الخزينة وحسابتها.

أولا: عمليات الخزينة:

نصت المادة 06 لقانون المالية لسنة 1996 والذي قسم العمليات المسموح بها للخزينة العمومية الى ما يلي:

- العمليات ذات الطابع النهائي والمدرجة في الميزانية العامة والميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة.
- العمليات ذات الطابع المؤقت والمدرجة في الحسابات الخاصة.
- العمليات المنفذة برأس مال والخاصة بالدين العمومي على المدى المتوسط والطويل.
- عمليات الخزانة وتحتوي من جهة على اصدار واستهلاك القروض ذات المدى القصير، ومن جهة أخرى على ودائع المتعاملين مع الخزينة.
- القيام بالعمليات الخاصة بالميزانية وتلك المتعلقة بالخزينة بصفتها مؤسسة مالية.[2]

[1] حمداني نجات، بلعوجة حسينة، مساهمة جباية شركات التامين في تمويل الخزينة العمومية للدولة، مجلة البشائر، جامعة احمد زبانة غلزان، الجزائر، العدد 01، 2022، ص209

[2] حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، دار المحمدية، الجزائر، الطبعة 2، 2001، ص140.

ثانيا: الحسابات الخاصة بالخزينة العمومية:

لا يجوز فتح الحسابات الخاصة بالخزينة إلا بموجب قانون المالية ولا تشمل هذه الحسابات الخاصة سوى الأصناف التالية:

1. الحسابات التجارية:

نصت المادة 54 من قانون رقم 84/17 على ان تدرج في الحسابات التجارية، من حيث الإيرادات والنفقات المبالغ المخصصة لتنفيذ عمليات ذات طابع صناعي أو تجاري تقوم بها المصالح العمومية التابعة للدولة، بصفة استثنائية.

وتكتسي تقديرات النفقات للحسابات التجارية طابعا تقييميا. ويحدد قانون المالية سنويا المبلغ الذي يمكن ضمن حدوده دفع النفقات المتعلقة بالعمليات المناسبة لما تتجاوز هذه النفقات المبالغ المحصلة فعلا بالنسبة لمجمل الحسابات التجارية.

ويتم إثبات النتائج السنوية لكل حساب تجاري وفق القواعد العامة للمخطط الوطني للمحاسبة.[1]

2. حسابات التخصيص الخاص:

حسب المادة 56 و57 من قانون 84/17 تندرج في حسابات التخصيص الخاص، العمليات الممولة بواسطة الموارد الخاصة على إثر اصدار حكم في قانون المالية.

ويمكن ان تتم موارد حساب التخصيص الخاص بحصة مسجلة في الميزانية العامة للدولة ضمن الحدود المبنية في قانون المالية.

تكون الفوارق الملحوظة عند نهاية السنة المالية بين الموارد والنفقات في حساب التخصيص الخاص، موضوع نقل جديد في نفس هذا الحساب بالنسبة للسنة المالية التالية. إذا حصل خلال السنة وان تجاوزت الإيرادات التقديرات، يمكن رفع الاعتمادات في حدود هذا الفائض في الإيرادات طبقا للتشريع والتنظيم الممول بهما.

[1] المادة (54)، قانون رقم 84-17 مؤرخ في 7 جويلية 1984، المتضمن لقوانين المالية المعدل والمتمم، جريدة رقم العدد 28 مؤرخة في 10 جويلية 1984.

أما إذا كانت الإيرادات أدني من التقديرات، يمكن الترخيص بفتح مكشوف ضمن الحدود المنصوص عليها في قانون المالية وحسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم.[1]

3. حساب التسبيقات:

تبين حساب التسبيقات عمليات منح التسبيقات او تسديدها التي يرخص للخزينة العمومية بمنحها في حدود الاعتمادات المفتوحة لهذا الغرض.

ويجب فتح حساب متميز للتسبيقات لكل مدين او صنف من المدينين. تعفى التسبيقات الممنوحة من طرف الخزينة العمومية من الفوائد مالم ينص حكم من قانون المالية على خلاف ذلك، ويجب تسديدها ضمن أجل أقصاه سنتان.

وعند تجاوز أجل سنتين المشار اليه أعلاه، يمكن أن تكون التسبيق غير المسددة إما موضوع أجل جديد يمتد على فترة أقصاها سنتين مع احتمال تطبيق معدل الفائدة، على هذه الفترة الأخيرة، أو تحويلها الى قرض.[2]

4. حسابات القروض:

تدرج في حسابات القرض، القروض الممنوحة من طرف الدولة في حدود الاعتمادات المفتوحة لهذا الغرض.

- إما في إطار عمليات جديدة.
- أو في إطار تدعيم التسبيقات.

تكون القروض من طرف الخزينة منتجة لفوائد، ما لم تنص احكام قانون المالية على خلاف ذلك. يفيد مبلغ استهلاك قروض الدولة بالرأسمال في الإيرادات لفائدة القرض المناسب.[3]

---

[1] المادة (56و57)، قانون رقم 84-17 مؤرخ في 7 جويلية 1984، المتضمن لقوانين المالية المعدل والمتمم، جريدة رقم العدد 28 مؤرخة في 10 جويلية 1984.

[2] المادة (58)، قانون رقم 84-17، مؤرخ في 7 جويلية 1984، المتضمن لقوانين المالية المعدل والمتمم، جريدة رقم العدد 28 مؤرخة في 10 جويلية 1984.

[3] المادة (59و60)، قانون رقم 84-17، مؤرخ في 7 جويلية 1984، المتضمن لقوانين المالية المعدل والمتمم، جريدة رقم العدد 28 مؤرخة في 10 جويلية 1984.

5. حسابات التسوية مع الحكومات الاجنبية:

تدرج العمليات المنجزة تطبيقا للاتفاقيات الدولية المصادق عليها قانونا، في حسابات التسوية مع الحكومة. ويكتسي المكشوف المرخص به سنويا لكل حساب طابعا حصريا.[1]

المطلب الثالث: موارد واستخدامات الخزينة العمومية.

إلى جانب الموارد الأساسية التي تمثلها الضرائب بمختلف أنواعها العادية والبترولية، فإن الخزينة لها موارد أخرى تتمثل أساسا في:

أولا: الأرباح

التي تدفع لها من قبل الشركات التي تكون الدولة مساهمة فيها، وهي غالبا ما تكون في كل آخر سنة عندما تقفل الحسابات وتدون في الميزانيات النهائية.

ثانيا: مداخيل مبالغ الإيجار الخاصة

بأملاك الدولة العقارية وكذلك مبالغ قيمة العقارات المباعة بمناسبة التنازل عن أملاك الدولة.

ثالثا: فوائد القروض

التي تمنحها الدولة وكذلك التسبيقات وكل المجمدات المالية ملك الدولة في البنوك الأجنبية.

رابعا: الغرامات القضائية

التي تسلطها الدولة بمناسبة تطبيق النصوص الجزائية على مرتكبي المخالفات والجنح والجنايات وتتغير نسبة هذه الموارد بحسب المتابعات القضائية التي تباشرها الجهات القضائية في درجاتها الثلاث على المستوى الوطني.[2]

---

[1] المادة (61)، قانون رقم 84-17، مؤرخ في 7 جويلية 1984، المتضمن لقوانين المالية المعدل والمتمم، جريدة رقم العدد 28 مؤرخة في 10 جويلية 1984.

[2] نوري يوسف، بوضياف صالح، مرجع سبق ذكره، ص614.

خامسا: ودائع مراسلي الخزينة

حيث ألزم المشرع الجزائري فئة من الأشخاص على إيداع أموالهم العمومية على مستوى الخزينة العمومية في حسابات بنكية وحصرهم في الدواوين والمؤسسات ذات الطابع الإداري وشركات التأمين والتعاضديات وصناديق الضمان الاجتماعي والتقاعد والتوفير.

سادسا: سندات الخزينة

سند الخزينة هو دين قصير الأجل تصدره الدولة وتعرضه على الجمهور من أجل تسديدها ديونها، وتكون إصدارات هذه السندات محددة المدة تتراوح أحياننا بين 3 أشهر الى سنة وذلك حسب الاحتياجات المالية للدولة، بحيث يكون إصدار هذه السندات لسّد الثغرات المالية وتلبية الحاجات.

سابعا: تسبيقات بنك الجزائر

إن الخزينة العمومية تتجه أحيانا إلى بنك الجزائر التي يحوز على حساب على مستواه مفتوح لحساب الخزينة مثلها مثل جميع البنوك الأخرى، فالخزينة عندما تتأكد أن مواردها النقدية غير كافية لمواجهة النفقات الحالة تلجأ إلى بنك الجزائر من أجل أن يزودها بالنقود التي تحتاجها في شكل تسبيقات نقدية، كون أن بنك الجزائر يصدر النقود باعتباره بنك البنوك وذلك بتفويض من الدولة.[1]

[1] نوري يوسف، بوضياف صالح، مرجع سبق ذكره، ص614-615.

ويتعين على الخزينة العمومية موارد واستخدامات تعود عليها بالربح، ويتم إدراجها باختصار في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: موارد واستخدامات الخزينة العمومية

الموارد	الاستخدامات
- ودائع وموارد مجمعة **- نقود معدنية** **- صكوك بريدية** **- اذونات الخزينة** **- ودائع الإدارة والمراسلين** **قروض في السوق المالي** **علاقة مع المؤسسات المالية** **- البنوك والشركات المالية** **- مؤسسات أخرى** **- البنك المركزي**	**- تمويل الإيرادات** **- الجماعات المحلية 90%** **- قروض للمؤسسات والخواص** **- مساعدات للمؤسسات العامة**

المصدر: من اعداد الباحث باعتماد على: حمداني نجات، بلعوجة حسينة، مساهمة جباية شركات التامين في تمويل الخزينة للدولة، مجلة البشائر الاقتصادية، غليزان، الجزائر، العدد 01، أفريل2022

المطلب الرابع: طرق تمويل الخزينة العمومية.

للخزينة العمومية طريقتين للتمويل مالي ونقدي كما يلي:

أولا: التمويل النقدي للخزينة العمومية

تركز النظرية التقليدية للخزينة العمومية على دورها كمتعامل مالي للدولة، أي أنها صندوق يجمع فيه كل إيرادات الميزانية، ويقوم بدفع المصاريف الملزمة على الدولة كمتعامل غير بنكي في تسيير الخزينة العامة، والديون العامة باللجوء إلى النظام المصرفي لتغطية جزء من حاجياتها للتمويل.

أما التحليل الديناميكي للخزينة العامة فيوكد على الصفة البنكية لها، حيث يعتبرها بنكا وإن لها إمكانية خلق النقود، وبذلك فهي تمول نقدا جزء ضئيل من استخداماتها، إضافة إلى ذلك فإن الخزينة العمومية تحتوي على

موارد عديدة، كما تتلقى مساعدات من البنك المركزي، وتتخذ هذه المساعدات صفتين: مساعدات مباشرة، وغير مباشرة. [1]

- **مساعدات مباشرة:** هي موضع اتفاق بين سلطات البنك والدولة حيث يخصص لها بند في ميزانية البنك للخزينة العامة.
- **مساعدات غير مباشرة:** تتمثل في مساعدة البنك المركزي للخزينة العمومية وذلك بانتهاج سياسة السوق المفتوحة أي إنشاء سندات في السوق النقدي.[2]

ثانيا: التمويل المالي للخزينة العمومية

هذه الطريقة من التمويل تتجسد فيما يلي:

- إصدار أذونات للخزينة من طرف الخواص والمجسدة موضوعيا.
- إصدار قروض للدولة.
- اللجوء الى ودائع أو اكتتاب الخزينة على الحساب الجاري من طرف صناديق الادخار.

الخزينة العمومية تحتاج عادة إلى أموال لتغطية العجز الناتج عن تحقيق قوانين المالية السنوية، الحاجة للتمويل تنشأ عن الخلل بين الموارد بشكل مؤقت ونهائي، ويبقى للخزينة دراسة الأسلوب الذي تحصل به على الأموال، ويكون عن طريق اللجوء إلى الادخار.[3]

[1] عدل فريدة بخراز، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 79.

[2] عدل فريدة بخراز، مرجع سبق ذكره، ص 79-80

[3] مرجع نفسه، ص80.

المبحث الثاني: الميزانية العامة للدولة.

تعتبر الميزانية العامة للدولة من اهم أدوات التخطيط المالي الذي تستخدمها الدولة كآداة لتحديد سياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها.

المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة وخصائصها.

أولا: مفهوم الميزانية العامة.

الميزانية هي تعبير مالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتزم الحكومة تنفيذه في السنة اللاحقة أو القادمة تحقيقا لأهداف المجتمع، والمقصود من لفظ تعبير مالي البرنامج العمل المعتمد هي تلك الوثيقة تتضمن فيه بيان تقديري مفصل بالنفقات والإيرادات (نصت المادة 6 من قانون رقم 84/17 المؤرخ في 07/07/1984) المتضمن قانون المالية بما يلي: «تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها».[1]

الميزانية العامة هي أداة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، فهي تشكل برنامج نشاطها خلال السنة. لهذا السبب تكون اعدادها جدير بالدراسة.[2]

كما تعرف الميزانية العامة على أنها: التقدير المعتمد لنفقات الدولة وارداتها خلال مدة مقبلة، فهي تعرض للنشاط الاقتصادي الذي ستقوم الدولة بتحقيقه، وتبحث في وسائل تمويل هذا النشاط، وبإيجاز شديد انها تتضمن خطة عمل الحكومة تحقيقا لأهداف المجتمع خلال مدة محددة من الزمن.[3]

وعرف المشرع الجزائري: الميزانية بانها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة سنويا.[4]

---

[1] بن بريح ياسين، اليات الرقابة المالية على الميزانية العامة، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة 02، العدد 10، 2017، ص217.

[2] يلس شاوش بشير، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص66.

[3] مجد شهاب، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص47.

[4] علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر،2011، ص 69.

ثانيا: خصائص الميزانية العامة.

ويستخلص من هذه التعاريف ان ميزانية الدولة تتميز بالخصائص الأربعة التالية: أنها وثيقة تشريعية، وتقديرية، وترخيصية، وسنوية.

1. الطابع التشريعي:

تتشكل الميزانية العامة للدولة من جداول ملحقة بقانون المالية السنوي والتي تتعلق بأرقام النفقات والموارد المراد تنفيذها خلال السنة. تعتبر الميزانية عندئذ جزء لا يتجزأ من قانون المالية فتشكل وثيقة تشريعية تقوم الحكومة بإعدادها ثم عرضها على الهيأة التشريعية لمناقشتها والتصديق عليها.[1]

2. الطابع التقديري للميزانية:

تسعى الحكومة بواسطة الميزانية لوضع تقدير في صيغة رقمية لموارد الدولة ونفقاتها النهائية. وبمعنى أخر، تحدد بموجبها المبالغ المالية المحتمل تحقيقها في مجال الانفاق والجباية خلال مدة معينية، ولكونها وثيقة تقديرية فإنها لا تعطي ارقاما يقينية وإنما تكتفي بوضع أرقام احتمالية. والاصل أنه يستحيل تنفيذ الميزانية كما قدرت نظرا للعوامل المعتمدة والمتغيرة التي يصعب توقعها أو التحكم فيها والتي تطرأ عند التنفيذ.[2]

3. الطابع الترخيصي:

تحضر الميزانية من طرف الحكومة التي لا يجوز لها تنفيذها الا بعد أن تصوت عليها الهيأة التشريعية. ويترتب عن هذا التصويت منح ترخيص للحكومة للقيام بصرف النفقات وتحصيل الموارد المقيدة في الميزانية. ولا بد أن يتم هذا الترخيص قبل بداية السنة التي تنطبق عليها الميزانية.[3]

المطلب الثاني: أنواع ميزانيات الدولة:

يمكن التميز بين عدة أنواع من ميزانية الدولة نذكر منها:

---

[1] يلس شاوش بشير، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2013، ص29.

[2] يلس شاوش بشير، مرجع سبق ذكره، ص29-28.

[3] مرجع نفسه، ص28.

أولا: الميزانيات الملحقة:

هي جميع العمليات المالية لمصالح الدولة التي لم يضف عليها القانون الشخصية الاعتبارية والتي يهدف نشاطها أساسا إلى إنتاج بعض المواد أو تقديم بعض الخدمات المدفوعة الثمن، وهي ميزانيات يستدعيها حسن سير بعض المرافق العامة القائمة بنشاط صناعي أو تجاري، حيث توضع لهذه المرافق ميزانيات مستقلة تشمل على إيراداتها وتلحق بميزانية الدولة، وفي هذه الحالة لا يعدو الأمر أن يكون سوى إعطاء الشخصية المالية المستقلة للمرفق العام وليس الشخصية الاعتبارية المستقلة.[1]

ثانيا: حسابات الخزينة:

تتمثل وظيفة الخزينة في جمع إيرادات وصرف النفقات المسجلة في قانون المالية، والتنسيق بين هاتين العمليتين غير أن التنسيق ليس أمرا سهلا ذلك أن الخزينة قد تتحصل على مبالغ نقدية لا يمكن اعتبارها إيرادات وتقوم بصرف نفقات تعود إليها لاحقا كإقراض الموظفين أموال لإنجاز سكنات أو شراء سيارات على أن يتم إرجاعها على دفعات، أو أن تقوم الدولة بشراء سلعة لتقوم ببيعها بسعر أعلى وهذه العمليات لا يمكن اعتبارها إيرادات ولا نفقات.

ولما كانت المبالغ المذكورة لا تشكل إيرادات ولا نفقات فان الدولة تسجل تلك المبالغ في حسابات خاصة تعرف بحسابات الخزينة وهذه الحسابات لا تفتح إلا بقانون وتتضمن تسجيل العمليات النقدية التي تخرج عن الإيرادات والنفقات المسجلة في الميزانية العامة للدولة.[2]

ثالثا: الميزانية غير العادية (الاستثنائية):

لمواجهة نفقات مرتبطة بظروف استثنائية والميزانية الاستثنائية غالبا ما تمول بمصادر استثنائية كالقروض.[3]

[1] خليفي سامية، بدار عاشور، دور الجباية البترولية في تحقيق توازن الميزانية العامة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مجلة محمد بوضياف لمسيلة، الجزائر، العدد 02، 2019، ص377.

[2] اسيا سعدان، سعاد شعابنية، الميزانية العامة في الجزائر رهان تقلبات الجباية البترولية، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة 08 1945 قالمة، الجزائر، العدد 01، 2018، ص146.

[3] اسيا سعدان، سعاد شعابنية، مرجع سبق ذكره، ص146.

رابعا: الميزانيات المستقلة:

هي الميزانيات الخاصة بالمرافق العامة التي تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، حيث من المعروف أن الاستقلال في الشخصية يليه منطقيا الاستقلال في الميزانية، مما يعني في نهاية المطاف أن يكون لهده المرافق ميزانية خاصة بها مستقلة عن ميزانية الدولة دون حاجة إلى نص صريح على ذلك[1].

المطلب الثالث: مبادئ الميزانية العامة.

تتمثل هذه القواعد في مبادئ خمسة هي: وحدة الميزانية، سنوية الميزانية، شمول او عمومية الميزانية، عدم تخصيص الإيرادات، توازن الميزانية.

وسوف نستعرض فيما يلي كل قاعدة للإيضاح جوهرها:

أولا: مبدأ وحدة الميزانية:

نستوجب قاعدة وحدة الموازنة ان تدرج كافة الإيرادات والنفقات العامة في وثيقة واحدة بحيث يسهل عرض الموازنة في ابسط صورة ممكنة كي يتسنى لمن يريد الاطلاع على المركز المالي للدولة أن يعرف لأول وهلة وبمجرد النظر للموازنة مدى توازنها.

ويتبين مبدأ الوحدة في تصورها الى العناصر الاتية:

أ/ وجوب عرض النفقات والايرادات العامة في وثيقة واحدة. أي يمتنع على المرافق العامة اعداد موازنة مستقلة، انما ينبغي أن تكون الموازنة شاملة ومتعلقة بكل مرافق الدولة حتى يمكن التعرف على الموقف الإجمالي للمرافق الحكومية.

ب/ وجوب عرض أرقام الموازنة بصورة واضحة ومفصلة بحيث يتيسر للمطلع عليها التعرف على الموقف المالي لمختلف المرافق العامة، وعلى كيفية توزيع الحكومة للموارد العامة على مختلف الخدمات العامة.[2]

[1] خليفي سامية، بدار عاشور، مرجع سبق ذكره، ص378.

[2] مجدي شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 129-131.

ثانيا: مبدأ سنوية الميزانية:

يتم اعتماد الموازنة لمدة سنة بصفة عامة أذ جرت العادة على اعتبار هذه المدة نموذجية لتقدير نفقات وإيرادات الدولة والدلالة على ذلك فإن علينا أن نتصور المصاعب التي قد تنجم عن اعداد الموازنة لفترة أطول أو أقل من العام. [1]

يعني هذا المبدأ أن يتم التوقع والترخيص لنفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية ومنتظمة كل سنة، فالميزانية يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية، وهو ما نستشفه من القانون (84-17)"إن قانون المالية يقر ويرخص عن كل سنة مدنية بمجمل مواردها ونفقاته".

فوفقا لهذا المبدأ، فإن الحكومة ملزمة بتنفيذ الميزانية خلال سنة، إلا أن هناك عمليات تفوق الإطار السنوي، لهذا ظهرت على هذا المبدأ عدة استثناءات استنبطت من اعتبارين أساسيين:

- اعتبارات فنية وتطبيقية تتعلق بتصحيح آثار مبدأ سنوية الميزانية العامة للدولة.[2]
- اعتبارات سياسية واقتصادية متعلقة بمشاكل الاستثمارات المخططة والبرامج التي تسمح بإعطاء الترخيص المالي لأثر يتعدى كثيرا الإطار الضيق للسنة، ويمكن حصر هذه الاستثناءات في "عمليات برامج التجهيز، ترحيل الاعتمادات، الميزانية الشهرية، الاعتمادات التكميلية".[3]

ثالثا: مبدأ العمومية:

يقضي مبدأ العمومية بأن تظهر تقديرات كافة الإيرادات والنفقات العامة تفصيليا في ميزانية الدولة دون إجراء مقاصة بين الإيرادات والنفقات التي تصرف في سبيل تحصيلها.

والالتزام بهذا المبدأ يتيح لكل من السلطة التنفيذية والتشريعية الوقوف على كافة المبالغ التي تنفقها وتحصلها الوحدات الحكومية، فتستطيع بذلك من مراقبة الانفاق الحكومي ومحاربة الاسراف وتقيم الأداء والعمل على رفع الكفاءة الإنتاجية. في حين أنه لو سمح للحكومة بإجراء المقاصة بين جانبي النفقات والايرادات فإن هذا يؤدي الى

---

[1] مجدي شهاب، مرجع سبق ذكره، ص132.

[2] بن علي احسان، كاكي عبد الكريم، سياسة الميزانية العامة واليات تجسيد البرامج التنموية في الجزائر، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد 01، 2021، ص544.

[3] بن علي احسان، كاكي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص544.

إخفاء الكثير من الحقائق والمعلومات عن السلطة التشريعية ويدفع الوحدات الحكومية الى الاسراف طالما ان الوحدة تظهر رصيد فائض في ميزانيتها.[1]

رابعا: مبدأ عدم تخصيص الإيرادات:

يتفق المفكرون التقليديون على ضرورة تحصيل كافة الإيرادات العامة لصالح خزانة الدولة ثم الانفاق منها على كافة المرافق العامة دون أدنى تخصيص، وبمعنى أخر فإن مجموع الإيرادات يكون موقوفا على مجموع النفقات العامة بحيث يحظر على الحكومة تخصيص إيراد ما لنفقة معينة، وعلى ذلك فانه يمتنع على الحكومة تخصيص حصيلة الضرائب المحصلة من ساكني حي من الأحياء في تحسين الخدمات العامة في هذا الحي، كما يحظر عليها تخصيص إيرادات مرفق من المرافق العامة للإنفاق على الخدمات التي يقدمها فحسب فطبقا لقاعدة عدم تخصيص الإيرادات ينبغي أن تواجه جميع إيرادات الدولة بكافة نفقاتها العامة.[2]

خامسا: مبدأ توازن الميزانية:

هذه القاعدة التي تعني التعادل بين نفقات الدولة وإيراداتها في ميزانية السنة المالية الواحدة، كانت قاعدة شبه مقدسة في ظل الفكر المالي الكلاسيكي، حيث كان مبدأ التوازن غاية لابد أن تتحقق مهما تكن الظروف، لكن مع توسع نشاط الدولة، وتطور الأحداث العالمية منذ أزمة 1929، استدعى تطور مبدأ التوازن، فتغيرت النظرة إليه، وأصبح في إمكان الدولة أن تضحي بقاعدة توازن الميزانية من اجل تحقيق توازن أهم هو التوازن الاقتصادي العام.

وعلى هذا الأساس لم تعد هذه القاعدة من القواعد أو المبادئ التي تبحثها المصنفات المالية، باعتبار أن التوازن لم يعد يعني مجرد توازن حسابي بين مجموع النفقات ومجموع الواردات في الميزانية، وإنما أصبحت النظرة إليه أكثر عمقا، من خلال ما تمارسه الميزانية بكتلتيها من آثار على النشاط الاقتصادي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن التوازن لا يعني تحاشي العجز فقط وإنما أيضا يجب تجنب الفائض، حيث تعتبر الميزانية في حالف فائض إذا زادت الإيرادات عن النفقات، وإذا كانت النفقات أكبر من الإيرادات فالميزانية في حالة عجز.[3]

---

[1] حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2002، ص88-89.

[2] مجدي شهاب، مرجع سبق ذكرهً،ص136-137.

[3] قرينعي ربيحة، أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، العدد01، 2016، ص31-32.

المطلب الرابع: أهمية الميزانية العامة.

الميزانية العامة تعد وسيلة هامة من وسائل الرقابة المالية على نفقات الدولة وإيراداتها وهي تمارس بواسطة أجهزة متخصصة، ووجود هذه الميزانية يعد وسيلة إجبار لكافة الجهات الإدارية على الالتزام بحدود معينة في الإنفاق وعدم تجاوز هذه الحدود وخاصة أن مخالفة ما جاء بالميزانية يشكل مخالفة مالية، وعليه فالميزانية العامة تساعد على المحافظة على الأموال العامة.

أولا: الأهمية الاقتصادية للميزانية.

يعتبر المال الوعاء الرئيسي الذي من خلاله تقوم الدولة بمختلف الوظائف وتطبقها على أرض الواقع، من خلال سياساتها في مجالات التنمية الاقتصادية، إذ تستخدم الميزانية في التأثير على أوجه الاقتصاد الوطني سواء بالتأثير على التنمية الاقتصادية أو بتحقيق التوازن الاقتصادي، ولقد أصبح خلل الميزانية المقصود في برنامج الحكومة سواء في صورة عجز أو فائض أمرا مقبولا ووسيلة من وسائل تحقيق التوازن الاقتصادي الوطني.[1]

ومنذ اللحظة التي تنشغل فيها الحكومة بمحاولة تحقيق التوازن الاقتصادي العام، فإن الميزانية تصبح أداة الدولة في تنفيذ السياسة اللازمة لذلك، ومن ثم يخضع التوازن المالي للدولة لمتطلبات التوازن الاقتصادي العام، ويصبح التوازن السنوي للميزانية أمرا لا يتوجب الحرص على تحقيقه إلا إذا سمحت ظروف الاقتصاد الوطني بذلك.

أما دور الميزانية في زيادة التنمية الاقتصادية فيتمثل ذلك بتخصيص بعض اعتمادات الميزانية للمشاريع الصناعية وغيرها من المشاريع ذات المردود الاقتصادي، أو بتخصيص بعض المنح والإعانات لبعض المشاريع لجب استثمارات القطاع الخاص مما يؤدي إلى التنمية الاقتصادية الشاملة.[2]

ثانيا: الأهمية الاجتماعية للميزانية.

لا تقل الأهداف الاجتماعية للميزانية العامة عن أهمية الاقتصادية فالتوازن الاجتماعي لا يقل أهمية عن التوازن الاقتصادي وأصبحت الميزانية العامة وسيلة لإعادة توزيع الدخل القومي عن طريق فرض الضرائب التصاعدية وبخاصة الضرائب المباشرة فيها توجيه حصيلتها لتمويل بعض أنواع النفقات التي تستفيد منها الطبقات الفقيرة مثل

---

[1] بن بريح ياسين، مرجع سبق ذكره، ص227.

[2] مرجع نفسه، ص228.

اعانات الضمان الاجتماعي أو دعم السلع الاستهلاكية الضرورية والتعليم المجاني، الخدمات الصحية المجانية التي تؤدي الى إعادة التوزيع الدخل القومي لتحقيق العدالة الاجتماعية بالتقليل من الفوارق في دخول الأفراد.

كما ان الميزانية العامة يمكن تكون وسيلة للتوجيه الاجتماعي من خلال فرض الضرائب على السلع الاستهلاكية غير المرغوب في استهلاكها اجتماعيا حيث تؤدي ذلك الى تقليل الافراد للاستهلاك بالنسبة لهذه السلع.[1]

ثالثا: الأهمية المالية.

تعد الميزانية المرأة التي تعكس المركز المالي للدولة بعد أنها وثيقة مالية تفصل وتعدد كل المصادر الإيرادات العامة خلال السنة المالية، كما أنها تضع الجداول المفصلة للنفقات العامة والأغراض التي اعتمدت من اجلها لذلك فهي تكشف بجلاء حقيقة الوضع المالي للدولة فتوازن الميزانية أي تقارب الإيرادات من النفقات يعطي انطباعا بسلامة مركز الدولة المالي إن كان هذا التوازن حقيقيا كما يمكن أن نتعرف من خلالها على ما إذا كانت الميزانية في حالة عجز أو في حالة فائض، وأي الفرضيتين لها تأثيرات على مختلف النواحي المالية والاقتصادية الأخرى.[2]

[1] عادل فليح علي، مرجع سبق ذكره، ص510.

[2] مرجع نفسه، ص511.

خلاصة الفصل:

إن الخزينة العمومية هي صراف مالي للدولة بحيث تحافظ على توازنها المالي أي إيراداتها يساوي نفقاتها وهذا باستعمالها لعدة أدوات مالية يقومون بمساهمتها في تسير اموالها.

ومن خلال التطرق الى ألية عمل الخزينة العمومية توصلت الى للأهمية الكبيرة في مساهمتها في تسيير السيولة النقدية، من خلال تشجيع وتنشيط المشروعات مما يؤدي الى زيادة الأرباح تعود على الدولة، منها تزداد مواردها وتكون هنا الدولة حققت دور كبير في تغطية نفقاتها.

الفصل الثالث:

دراسة حالة بلدية وادي الزناتي

للفترة 2021-2023

تمهيد:

تعد البلديات جزءًا أساسيًا من البنية الإدارية المحلية، ولها دور كبير في تحقيق التنمية والرفاهية على المستوى المحلي. يشمل دور البلديات تقديم الخدمات الأساسية مثل النقل، والصحة، والتعليم، والبنية التحتية، بالإضافة إلى تشجيع الاقتصاد المحلي وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار والنمو الاقتصادي.

ولتنفيذ هذه الوظائف، تحتاج البلديات إلى موارد مالية ثابتة ومستدامة، تسمح لها بتغطية التكاليف المتعلقة بتوفير هذه الخدمات وتطوير البنية التحتية. وتعتبر الإيرادات الجبائية جزءًا أساسيًا من هذه الموارد، حيث تشكل مصدرًا رئيسيًا لتمويل للنفقات البلدية، لذلك في هذا الفصل سنحاول دراسة وتحليل الإيرادات الجبائية والايرادات الأخرى التي تدخل في ميزانية بلدية وادي الزناتي لمدة مقدرة بثلاثة سنوات، وحيث تناولنا في هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: تقديم عام لخزينة بلديات وادي الزناتي.

المبحث الثاني: تحليل لإيرادات المحلية لبلدية وادي الزناتي لفترة من 2021-2023.

المبحث الأول: تقديم عام لخزينة بلديات وادي الزناتي.

سنتعرض من خلال هذا المبحث الى المؤسسة المستقبلة، المتمثلة في خزينة بلديات وادي الزناتي ولاية قالمة، هذا من خلال التطرق الى تعريفها وهيكلها التنظيمي وعرض مختلف نشاطات مصالح الخزينة.

المطلب الأول: التعريف بخزينة بلديات وادي الزناتي

أنشأت خزينة بلديات وادي الزناتي بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 03-40 المؤرخ في: 19 جانفي 2003 المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية وصلاحيتها، وقد انبثقت عن قباضة الضرائب ما بين البلديات وادي الزناتي التابعة لمديرية الضرائب قالمة، حيث أصبحت تسمى خزينة بلديات وادي الزناتي والقطاع الصحي. تطبيقا للمرسوم التنفيذي 03-40 جاءت التعليمة المشتركة بين المديرية العامة للضرائب والمديرية العامة للمحاسبة المؤرخ في 18 سبتمبر 2004 التي على أثرها تم الانتقال الاسمي، وأصبحت تابعة للمديرية الجهوية للخزينة العمومية عنابة.

وتقع خزينة بلديات وادي الزناتي في حي بوجمعة كوتي بلدية وادي الزناتي دائرة وادي الزناتي ولاية قالمة. وهي تقوم بتنفيذ ميزانيات 03 بلديات و03 مؤسسات عمومية.

- بلدية وادي الزناتي (البلدية الأم: مقر الدائرة).
- بلدية برج صباط.
- بلدية عين رقادة.
- المؤسسة العمومية الاستشفائية.
- المؤسسة العمومية للصحة الجوارية وادي الزناتي.
- المؤسسة العمومية للصحة الجوارية تاملوكة.

المطلب الثاني: مهام الهيكل التنظيمي لخزينة بلديات وادي الزناتي

أولا: الهيكل التنظيمي

تتكون خزينة بلديات وادي الزناتي من المصالح الاتية حسب الشكل الموالي:

الشكل رقم 3: الهيكل التنظيمي لخزينة بلدية وادي الزناتي

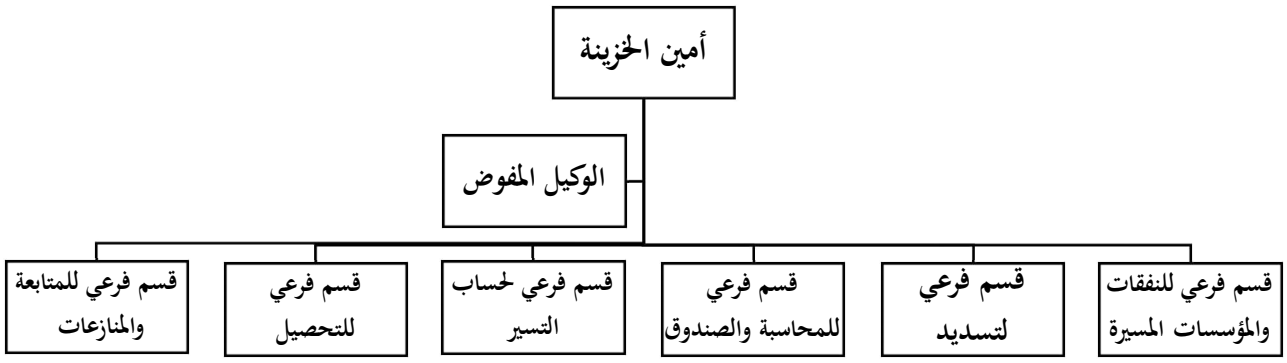

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات خزينة بلدية وادي الزناتي.

ثانيا: مهام خزينة بلديات وادي الزناتي

من خلال الشكل السابق يمكن توضيح مهام خزينة بلدية وادي الزناتي كما يلي:

1. **أمين الخزينة:**

يعتبر المسؤول الأول والقائم على تسيير نشاطات خزينة البلدية ودوره الرئيسي هو تحصيل الإيرادات ودفع النفقات.

2. **الوكيل المفوض:**

هو نائب أمين الخزينة ويفوض إليه القيام بأعمال أمين الخزينة في حالة غيابه ويتحمل كافة المسؤوليات المترتبة عن ذلك.

أما بالنسبة للفروع والأقسام التي تتضمنها خزينة البلدية فهي كالتالي:

1.2 قسم فرعي للنفقات والمؤسسات المسيرة:

يضم المهام التالية:

استلام الحوالات المصدرة في إطار تنفيذ ميزانية البلديات طبقا للتنظيم المعمول به والتكفل بها والتحقق منها.

- عمليات نفقات حساب الدولة.
- استلام الحوالات المصدرة في إطار تنفيذ ميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري الملحق تسييرها المحاسبي بالخزينة البلدية.
- الإحصائيات المتعلقة بإصدار الحوالات وقبولها ورفضها.
- مسك بطاقية الصفقات العمومية.

2.2 قسم فرعي للتسديد:

يضم المهام التالية:

مسك محاسبة اعتمادات ميزانيات البلدية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري الملحق تسييرها المحاسبي بخزينة البلدية.

- قيد التحويلات التي هي محل إعادة التخصيص وتصفيتها.
- ضمان توقيع سندات الدفع المؤشرة وقيدها وتصفيتها.
- مراقبة وتحقيق وكالات الصرف والإيرادات.

3.2 قسم فرعي للمحاسبة والصندوق:

يشمل المهام التالية:

- مسك الوثائق التي تسمح بقيد عمليات الإيرادات والنفقات المنجزة في إطار تنفيذ ميزانية البلدية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري الملحق تسييرها المحاسبي بخزينة البلدية.
- تحصيل المبالغ المدفوعة نقدا وعن طريق الصكوك والمتعلقة بمختلف الرسوم والإيرادات المفيدة في كتابات الخزينة وتسليم إيصالات بها.
- إعداد كشف يومي لعمليات المركز المحاسبي.

- الوقف الشهري لكتابات المركز المحاسبي وإعداد ميزان الحسابات.

4.2 قسم فرعي لحساب التسيير والأرشيف:

ويضم المهام التالية:

- إعداد حسابات التسيير السنوية للمركز المحاسبي والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والملحق تسييرها المحاسبي بخزينة البلدية.
- مسك أرشيف الخزينة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري الملحق تسييرها المحاسبي بخزينة البلدية وحفظها.

5.2 قسم فرعي للتحصيل:

يضم المهام الآتية:

- التكفل بسندات التحصيل وأوامر الإيرادات المصدرة من الأمر بالصرف المختص.
- تحصيل سندات التحصيل والأوامر التي تتكفل بها الخزينة.
- التكفل بالأوامر الصادرة فيما يخص الضرائب التي يقع تحصيلها على عاتق خزائن البلدية:
- الرسم العقاري.
- الرسم الخاص بالملصقات واللوحات المهنية.
- الرسوم البيئية.
- الحقوق الأخرى ذات الدفع الفوري.
- الرسم الخاص برفع القمامات المنزلية.
- الرسوم الخاصة برخص البناء وتقييم الأراضي والتهديم وإصدار شهادات المطابقة والتجزئة والعمران.
- تحصيل سندات التحصيل والأوامر التي تتكفل بها الخزينة.

6.2 قسم فرعي للمتابعات والمنازعات:

يختص في:

- التكفل بسندات إجبارية التنفيذ وكذا بقرارات وقوف باقي الحساب الصادرة على التوالي، عن وزير إجراء التحصيل الإجباري طبقا للتنظيم المعمول به.
- المالية ومجلس المحاسبة.
- إعداد الوضعيات الشهرية للتحصيل.

المطلب الثالث: أهداف ومهام خزينة بلديات وادي الزناتي

أولا: أهداف خزينة بلديات وادي الزناتي

لخزينة البلدية عدة أهداف يمكن إيجازها فيما يلي:

- تحصيل الإيرادات ودفع النفقات بالشكل الذي يضمن سلامة عملية تنفيذ الميزانية.
- إشباع الحاجات العامة.
- تحسين وتطوير المرافق العمومية.
- دعم وتنشيط المشروعات.
- زيادة الإنتاج والمساهمة في الاقتصاد المحلي.
- التنسيق بين بلديات دائرة وادي الزناتي والمؤسسات المالية.

ثانيا: مهام خزينة بلديات وادي الزناتي

تعتبر خزينة البلدية الجهة المسؤولة عن تنفيذ ميزانية البلدية، من خلال تحصيل مختلف الإيرادات المتمثلة في الرسوم والحقوق التي تجبى سنويا وبشكل منتظم، كما أن هذه الإيرادات توجه لتغطية النفقات، ومن بين المهام المخول لخزينة البلدية القيام بها:

- استلام الحوالات التي تصدرها البلديات طبقا للتنظيم المعمول به والتكلف بها والتحقق منها وقبول دفعها.
- إعداد الإحصائيات المتعلقة بإصدار الحوالات وقبولها ورفضها.
- مسك محاسبة اعتمادات ميزانيات البلديات.

- مراقبة وكالات النفقات والإيرادات.
- الوقف الشهري لعمليات المركز المحاسبي.
- التكفل بسندات التحصيل وأوامر الإيرادات التي يصدرها الأمر بالصرف.
- التكفل بالأوامر الصادرة فيما يخص الضرائب التي يقع تحصيلها على عاتق خزينة البلدية وهي:
  - الرسم العقاري.
  - الرسم الخاص برخص البناء وتقسيم الأراضي والتهديم وإصدار شهادات المطابقة والتجزئة العمرانية.
  - الرسم الخاص بالملصقات واللوحات المهنية.

المبحث الثاني: تحليل الإيرادات المحلية لبلدية وادي الزناتي لفترة من 2021-2023:

تلعب البلدية دور الخلية الأساسية في السياسة الاقتصادية وبما انها تتمتع بالاستقلالية المالية مما يسمح لها بإدارة ميزانيتها بحرية في حدود ما تمليه هذه السياسة الاقتصادية للدولة، حتى يكون لذلك الأثر إيجابي على مجرى النمو الاقتصادي، غير ان الاستقلال الممنوح للبلدية ليس بشكل تام من جهة محدودية الميزانية، ومن جهة المراقبة التي تقوم بها السلطات المركزية، وفي هذا المبحث سوف نتطرق الى تحليل إيرادات بلدية وادي الزناتي على مدى ثلاثة سنوات أي من سنة 2021 الى غاية 2023.

المطلب الأول: تحليل الإيرادات المحلية من الضرائب المباشرة التي تدخل في إيرادات ميزانية بلدية وادي الزناتي:

تم تحصيل قيم إيرادات الضرائب المباشرة التي حققتها بلدية وادي الزناتي خلال ثلاثة سنوات من سنة 2021الى غاية 2023 هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم2 : الإيرادات المحلية من الضرائب المباشرة التي تدخل في إيرادات ميزانية بلدية وادي الزناتي خلال الفترة 2021-2023

السنوات	الرسم على النشاط المهني TAP	الضرائب على الدخل الإجمالي IRG	الضريبة الجزافية الوحيدة I. F. U	الرسم العقاري T. F	الرسم التطهيري T. A	المجموع
2021	19448938	1514576	11391297	2658276	1065384	36302400
2022	19239102	1738505	10798387	951425	437380	33341649
2023	20554922	1915355	12171987	4203589	17731696	56366853

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على معطيات بلدية وادي الزناتي.

الشكل رقم 4: تحليل الإيرادات المحلية من الضرائب المباشرة التي تدخل في إيرادات ميزانية بلدية وادي الزناتي

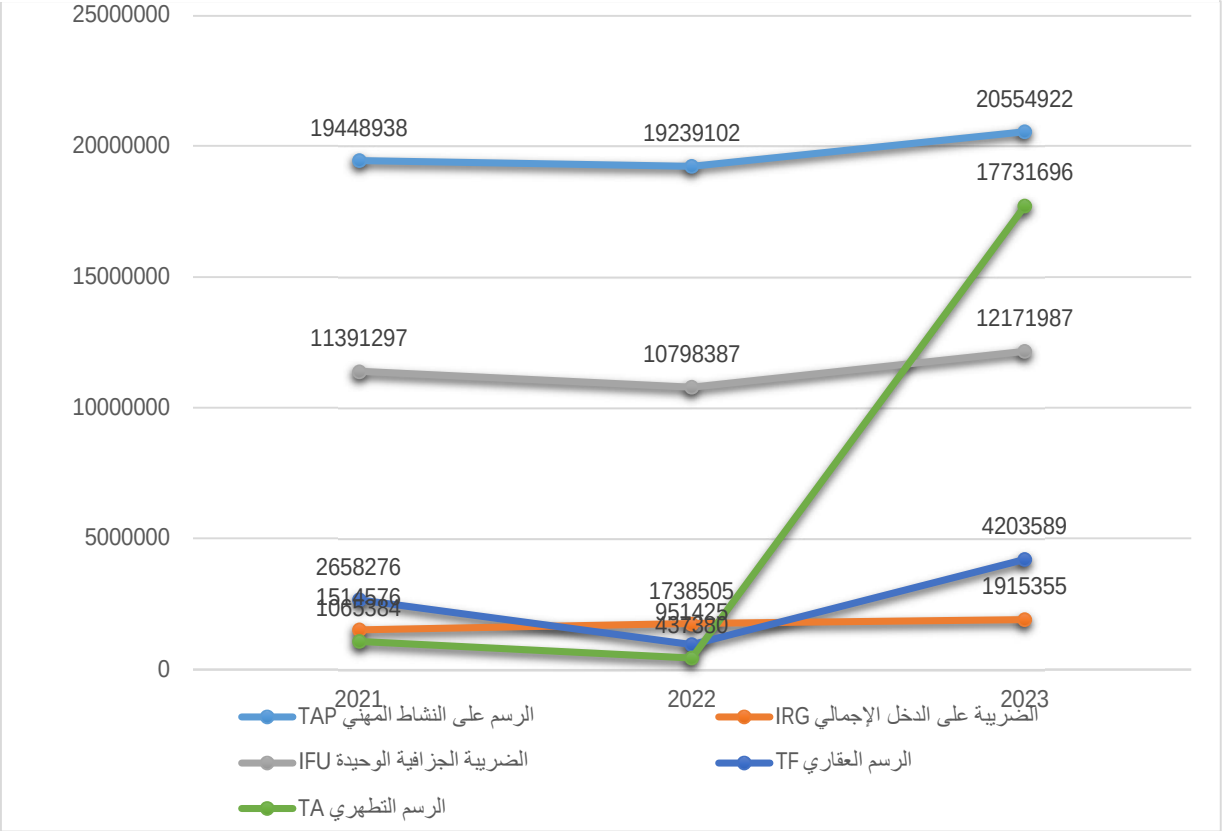

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات خزينة بلدية وادي الزناتي.

يتضح من خلال الجدول والمنحنى البياني السابقين أن سنة 2023 هي السنة التي ارتفعت فيها إيرادات الضرائب المباشرة، كما نلاحظ في كل سنة بأن الرسم على النشاط المهني يأخذ حصة كبيرة في اجمالي الضرائب من مجموع إيرادات الضرائب المباشرة خلال فترة الدراسة، ومنه العنصر الأساسي الذي يساهم في حجم الضرائب المباشرة هو الرسم على النشاط المهني، وهذا راجع الى أن مجال تطبيقه يختص الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذي يمارسون نشاطات تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي وارباح شركات.

وتحددت عدد الملفات الجبائية للأشخاص الذين يمارسون الأنشطة الصناعية والتجارية على مستوى إقليم بلدية وادي الزناتي في الجدول التالي:

الجدول رقم 3: عدد الملفات الجبائية

السنوات	الملفات الجبائية
2021	1210
2022	1160
2023	1305

المصدر: مكتب الضرائب وادي الزناتي.

أولا: الرسم على النشاط المهني(TAP) :

تم تحصيل قيم إيرادات الرسم على النشاط المهني التي حققتها بلدية وادي الزناتي خلال سنة 2021 الى سنة 2023 كما هو مبين في المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم 5: المنحنى البياني لمداخيل الرسم على النشاط المهني (TAP)

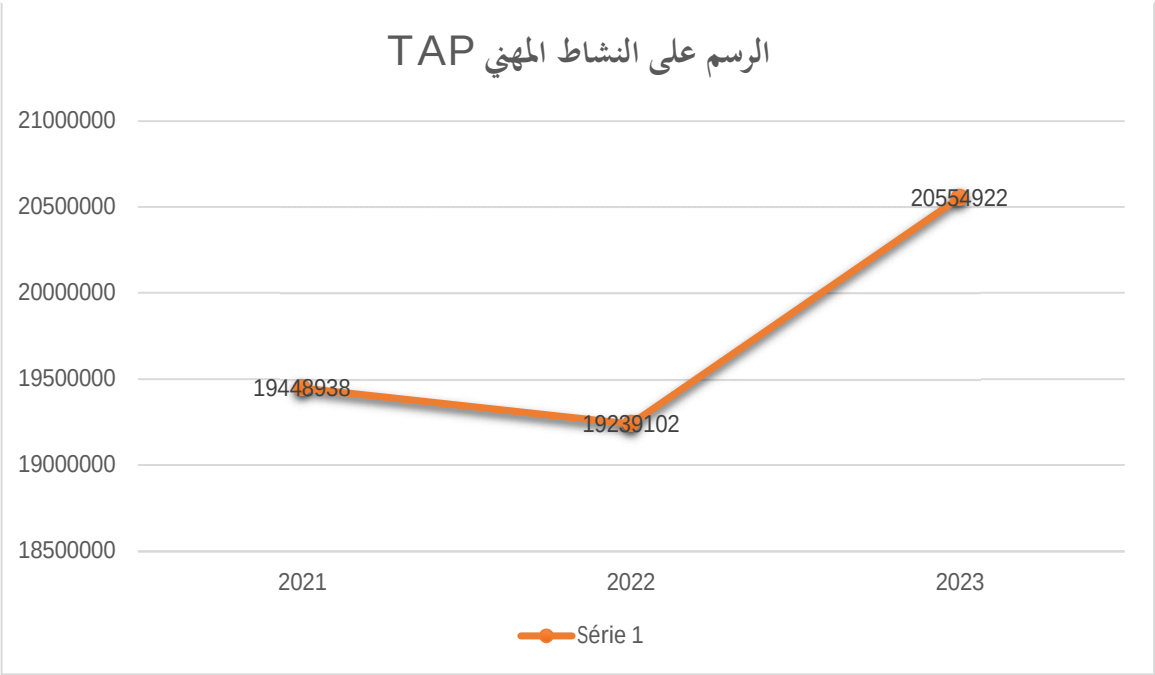

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على معطيات بلدية وادي الزناتي.

نلاحظ من خلال المنحنى البياني الذي يمثل الرسم على النشاط المهني من سنة 2021 الى سنة 2022 انخفاض في مداخيل الرسم على النشاط المهني تزامنا مع انخفاض عدد الملفات الجبائية للتجار حوالي 50 ملف، ويعود هذا الانخفاض الى تنازل وتوقف بعض الأنشطة التي كانت تمارس من طرف الخاضعين للرسم.

كما يمكن تفسير هذا التراجع في تحصيل الرسم على النشاط المهني الى جائحة كورونا الذي أدت الى توقف الأنشطة التجارية والصناعية، وهذا ما أدى الى تراجع المداخيل الضريبية وعجز المكلفين بها من تسديد الضرائب والرسوم.

أما من سنة 2022 الى سنة 2023: فقد ارتفعت مداخيل الرسم على النشاط المهني تزامنا مع تزايد الملفات الجبائية التي تخص الأشخاص الطبيعيون والذين يمارسون الأنشطة الصناعية والتجارية بحوالي 145 ملف جبائي فكلما زادت الأنشطة الممارسة في نطاق بلدية وادي الزناتي تزداد إيرادات الرسم على النشاط المهني.

كما يمكن تفسير هذه الزيادة الى تحصيل العقوبات من طرف الإدارة الجبائية الموجهة الى المكلفين بالرسم الذين يتعمدون التغيير في التصريح الذي يحدد وعاء الضريبة بإعطاء ربحا ناقصا أو غير صحيحا بالنسبة للربح الذي يحققه، وكذا يعود هذا الارتفاع في الرسم الى تحسن الوضع الصحي وعودة النشاط التجاري الى عادته.

ثانيا: الضريبة على الدخل الإجمالي للعمال بلدية وادي الزناتي IRG:

تحدد عدد عمال البلدية على مستوى إقليم بلدية وادي الزناتي في الجدول التالي:

الجدول رقم 4: عدد عمال بلدية وادي الزناتي

السنوات	عدد العمال
2021	208
2022	242
2023	500

المصدر: بلدية وادي الزناتي، الفترة 2021-2023.

تم تحصيل قيم إيرادات من الضريبة على الدخل الاجمالي التي حققتها بلدية وادي الزناتي خلال سنة 2021 الى سنة 2023 كما هو مبين في المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم 6: المنحنى البياني لمداخيل الضريبة على الدخل الإجمالي IRG

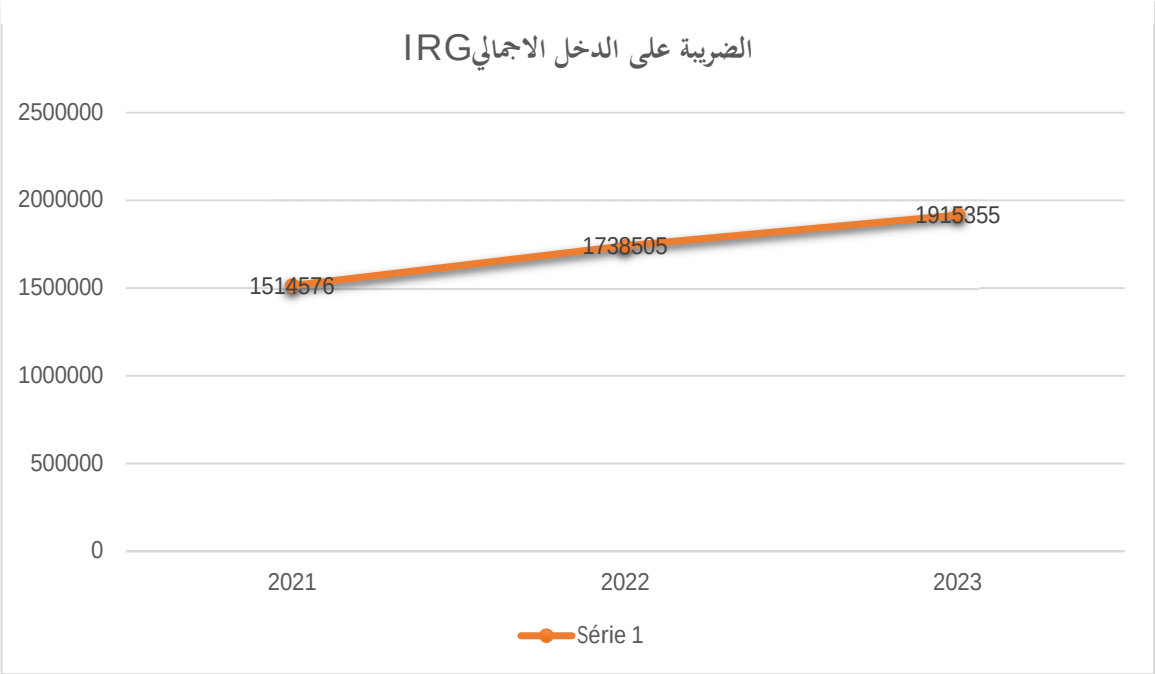

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على معطيات بلدية وادي الزناتي.

نلاحظ من خلال المنحنى ارتفاع في مداخيل الضريبة على الدخل الإجمالي من سنة 2021 الى سنة 2023، ومنه هناك علاقة طردية بين الزيادة في مداخيل الضريبة على الدخل الإجمالي والزيادة في عدد العمال فكلما ارتفع عدد العمال ارتفعت الضريبة.

تخصم الضريبة على الدخل الإجمالي من أجور العمال وفقا للجدول الضريبة وتتفاوت نسبة الاقتطاع حسب كل دخل شرط ان يكون الدخل أكثر من 20000دج فكلما زاد دخل العامل ارتفعت الضريبة.

ثالثا: الضريبة الجزافية ال وحيدةIFU

تم تحصيل قيم إيرادات من الضريبة الجزافية الوحيدة التي حققتها بلدية وادي الزناتي خلال سنة 2021 الى سنة 2023 كما هو مبين في المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم 7: المنحنى البياني لمداخيل الضريبة الجزافية الوحيدة IFU

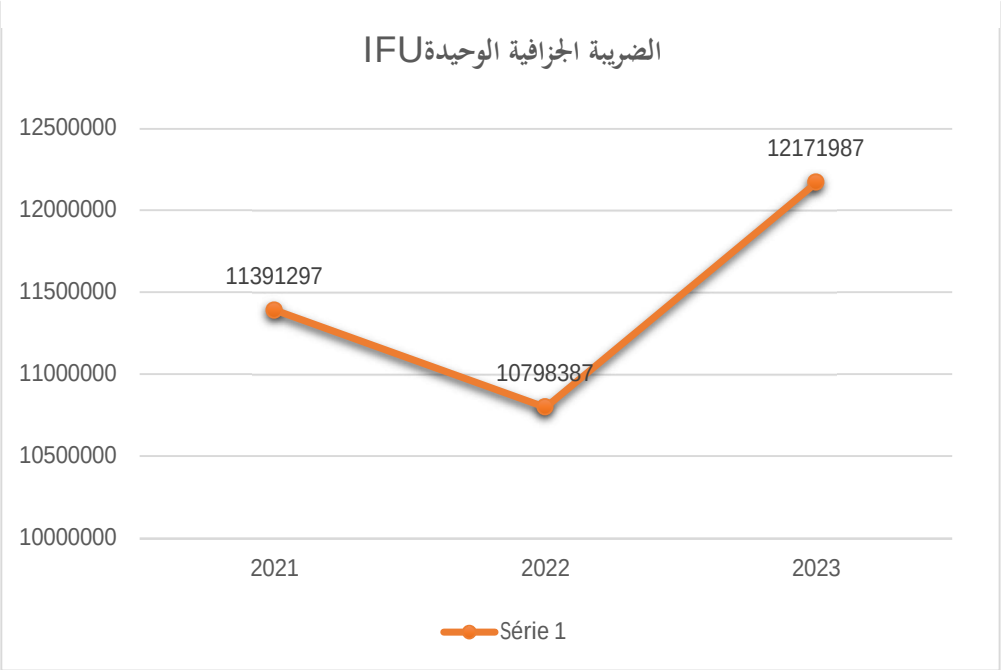

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على معطيات بلدية وادي الزناتي.

_نلاحظ من خلال المنحنى البياني للضريبة الجزافية الوحيدة انخفاض في مداخيل الضريبة من سنة 2021 الى 2022 رغم تزايد عدد الملفات الجبائية للأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون الأنشطة التجارية والصناعية من بين هذه الأسباب:

-لجوء بعض الأشخاص الخاضعون لضريبة الجزافية الوحيدة الى التملص في وعاء الضريبة بتبيان رقم أعمال ناقصا أو غير صحيحا بالمقارنة مع رقم الاعمال الذي يحققه.

- تجنب وتأخر في دفع الضريبة الجزافية الوحيدة، وكذلك توقف بعض أشخاص عن ممارسة الأنشطة الصناعية والتجارية بسبب انخفاض رقم أعمالهم بسبب جائحة كورونا.

-أما من سنة 2022 الى 2023 نلاحظ ارتفاع في قيمة الضريبة الجزافية الوحيدة تزامنا مع تزايد عدد الملفات الجبائية للأشخاص الخاضعين لهذه الضريبة، فكلما زاد عدد الملفات زادت قيمة مداخيل الضريبة المسددة،

ويعود هذا الارتفاع الى تحصيل الإدارة الجبائية للغرامات والرسوم المفروضة على المكلفين بالضريبة الذي لم يدفعوها في الوقت المحدد.

رابعا: الرسم التطهيري T.A:

تم تحصيل قيم إيرادات من الرسم التطهيري التي حققتها بلدية وادي الزناتي خلال سنة 2021 الى سنة 2023 كما هو مبين في المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم 8: منحنى بياني لمداخيل الرسم التطهيري T.A

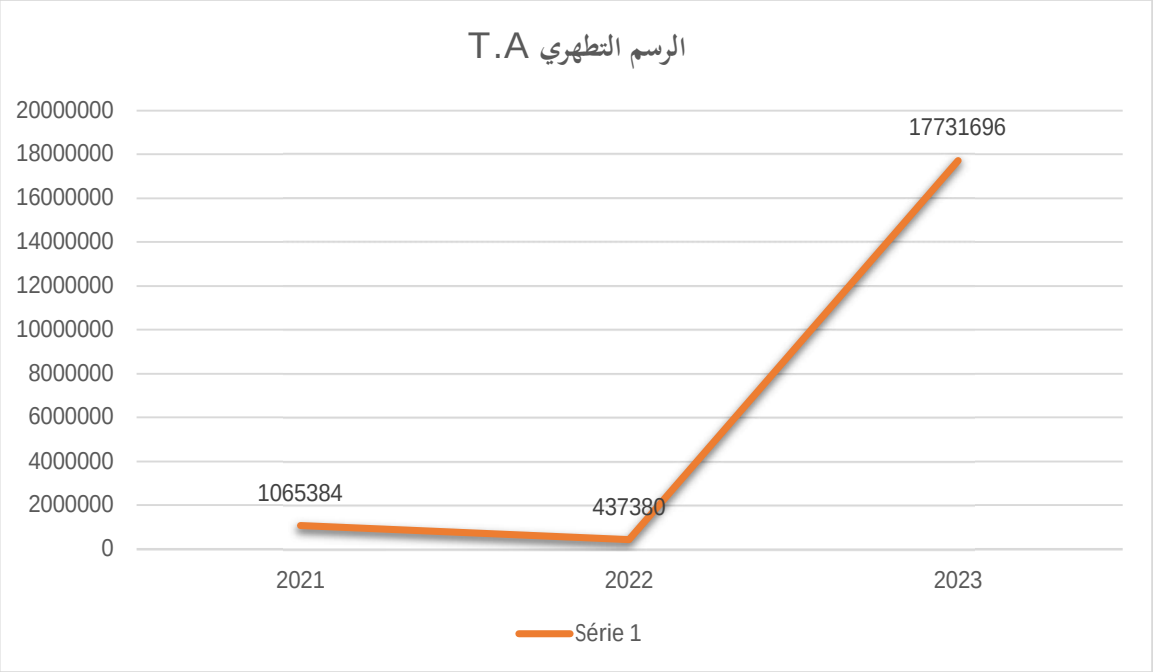

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على معطيات خزينة بلدية وادي الزناتي.

نلاحظ من الرسم البياني انخفاض في مداخيل الرسم التطهيري من سنة 2021 الى سنة 2022 وهذا راجع الى التهرب من الدفع أو التأخير في الدفع.

أما بنسبة لسنة 2022 إلى سنة 2023 نلاحظ ارتفاع في مداخيل الرسم التطهيري وهذا راجع إلى زيادة نسبة السكنات في هذه الفترة، ونلاحظ أيضا أن هناك علاقة طردية بينه وبين الرسم العقاري.

خامسا: الرسم العقاري T.F:

تم تحصيل قيم إيرادات من الرسم القاري التي حققتها بلدية وادي الزناتي خلال سنة 2021 إلى سنة 2023 كما هو مبين في المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم 9: منحنى بياني لمداخيل الرسم العقاري T.F.

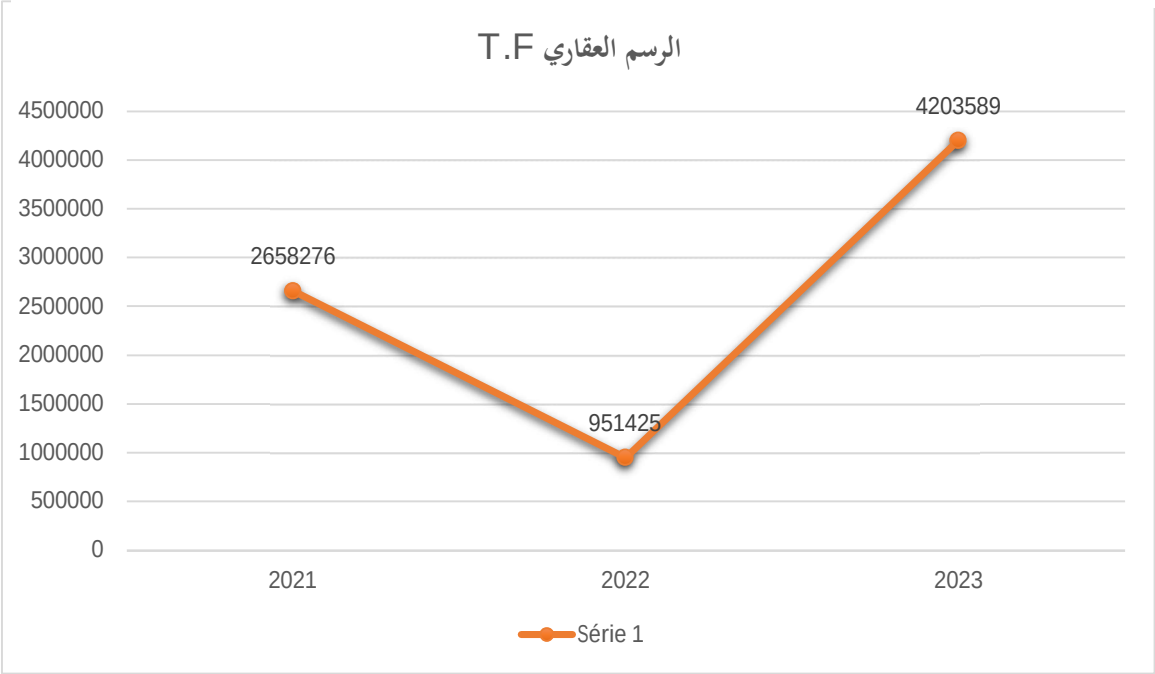

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على معطيات بلدية وادي الزناتي.

-من خلال المنحنى البياني لمداخيل الرسم العقاري في سنة 2021 الى 2022 نلاحظ انخفاض في المداخيل وهذا راجع الى التهرب والتأخير في دفع هذا الرسم.

اما بنسبة للسنة 2022 الى سنة 2023 نلاحظ ارتفاع في مداخيل هذا الرسم حيث يرجع هذا الارتفاع الى زيادة الملكيات المبنية للاستعمال السكني والمهني والتجاري وزيادة الملكيات غير المبنية كالأراضي الفلاحية، كما يعود هذا الارتفاع الى اقبال بعض المالكين لبلدية وادي الزناتي على تسوية وضعيتهم والحصول على العقود الموثقة بدلا من العقود غير الموثقة مما أدى الى زيادة حصيلة الرسم.

المطلب الثاني: تحليل الإيرادات المحلية من الضرائب غير المباشرة التي تدخل في إيرادات ميزانية وادي الزناتي:

تم تحصيل قيم إيرادات الضرائب غير المباشرة التي حققتها بلدية وادي الزناتي خلال السنوات الثلاثة (من سنة 2021 الى 2023) كالاتي:

الجدول رقم 5: الإيرادات المحلية من الضرائب غير المباشرة التي تدخل في إيرادات ميزانية بلدية وادي الزناتي

السنوات	الرسم على القيمة المضافة TVA
2021	2381672
2022	2434771
2023	2005538

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على معطيات بلدية وادي الزناتي.

الشكل رقم 10: منحنى بياني لمداخيل الرسم على القيمة المضافة TVA

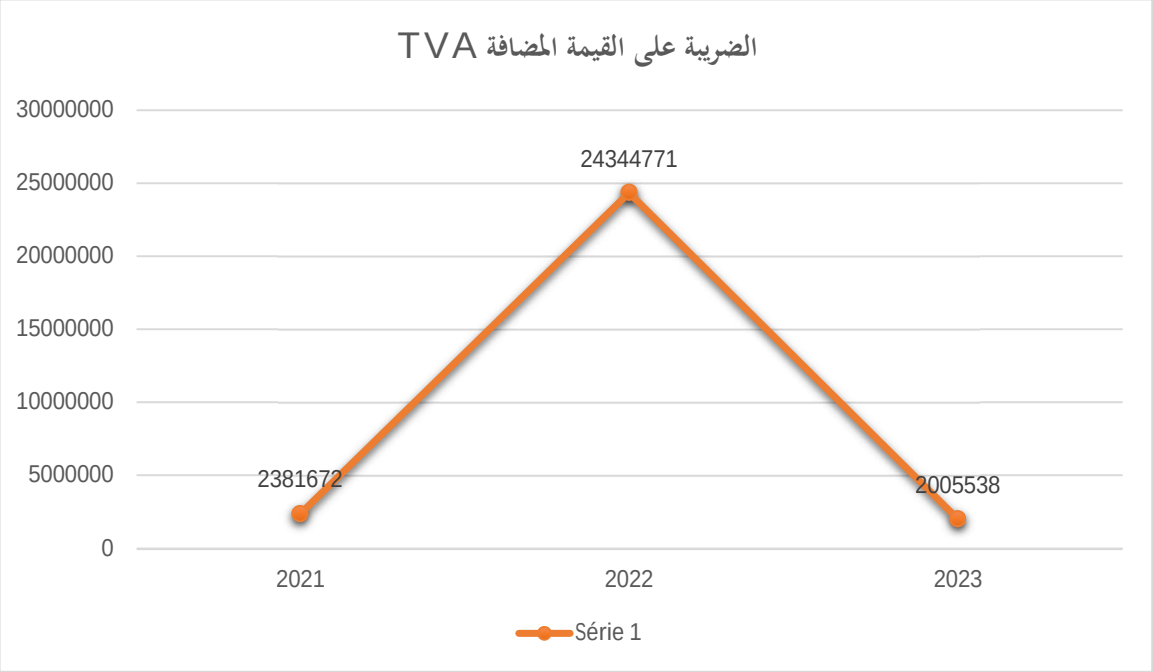

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على معطيات بلدية وادي الزناتي.

من خلال الرسم البياني نلاحظ ان سنة 2022 هي السنة التي حققت فيها بلدية وادي الزناتي أكثر مداخيل من الضرائب غير المباشرة.

نلاحظ كذلك ارتفاع في حصيلة مداخيل الرسم على القيمة المضافة من سنة 2021الى سنة 2022 وهذا يدل على:

- ارتفاع في عدد المنتجين الذين يقومون بعمليات البيع والتسليمات والاشغال العمومية، والتجار المستوردين، تجار الجملة.
- ارتفاع عمليات امتلاك العقارات والمحلات التجارية وبيعها مثل العمليات التي يقوم بها الوسطاء لشراء او بيع الأملاك وعمليات تجزئة الأراضي لأجل البناء وبيعها.
- ارتفاع الخدمات المتعلقة بالهاتف والتلكس التي تؤديها إدارة البريد والمواصلات وذلك بسبب تطور وسائل التكنولوجية.

أما بنسبة لسنة 2023 نلاحظ انخفاض في حصيلة مداخيل الرسم على القينة المضافة، ويعود ذلك الى التأخر في دفع للمكلفين بالضريبة على القيمة المضافة.

- توقف بعض الشركات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة وانقطاعها وتنازلها عن صناعتها وتجارتها.
- إخفاء مبالغ المنتوجات التي يطبق عليها الرسم على الأشخاص المدنيين بالرسم وخاصة المبيعات بدون فاتورة.
- إرجاع الرسم لبعض طلبات الأشخاص أو الشركات المكلفة بالرسم.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمت بها على مستوى خزينة بلدية وادي الزناتي واعتمادا على النتائج المتحصل عليها توصلت الى أنه الجباية المحلية لها تأثير كبير على الإيرادات العامة للدولة، حيث ساهمت الضرائب المحصلة من فباضي الضرائب في تنفيذ ميزانية بلدية وادي الزناتي.

كما عرفت الضرائب المحصلة من قباضي الضرائب تزايد في قيمة الضريبة خلال الفترة من 2022 الى سنة 2023.

خاتمة

الخاتمة:

ان تمتع الجماعات المحلية (البلدية) بالشخصية المعنوية والإدارية أوجب لها الاعتراف بخاصية الاستقلال المالي أو الذمة المالية المستقلة، ويعني هذا توفير مبالغ أو موارد مالية خاصة بالجماعات المحلية حتى تمكنها أداء المهام الموكلة اليها وإشباع حاجيات المواطنين في نطاق صلاحياتها.

وقد أبرزت هذه الدراسة الأهمية التي تلعبها الجباية المحية في تمويل ميزانية البلدية، وذلك من خلال التطرق لأدبيات النظرية، بالإضافة الى اسقاط الجانب النظري على الجاني التطبيقي بغيت التعرف على الجباية المحلية ودورها في تمويل ميزانية البلدية، وقد تم اختبار فرضيات الدراسة الشيء الذي ساعد على التوصل الى جملة من النتائج.

اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** صحيحة من أجل الجباية المحلية هي أداة من أدوات الدولة في تمويل خزينتها العمومية حيث تستخدمها الدولة في تغطية نفقاتها.
- **الفرضية الثانية:** صحيحة من أجل الخزينة العمومية تعتبر هيئة مالية تحث عن التوازن بين الإيرادات والنفقات.
- **الفرضية الثالثة:** صحيحة من أجل ميزانية البلدية تعتمد على الضرائب والرسوم بصفة ثابتة مما يجعل للبلدية مصدر دخل دائم.

نتائج الدراسة:

النتائج النظرية:

-تعتبر الجباية المحلية من أهم موارد الخزينة العمومية، فتمثل المورد الأساسي لأنشطة الجماعات المحلية.

-كلما زاد اعتماد الجماعات المحلية على مواردها الجبائية وحسن استغلالها لها كلما زادت فعاليتها في تعظيم استقلاليتها عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة.

-تمويل الخزينة العمومية يتطلب مساهمة عدة ضرائب تكون محكمة في تحصيلها وتكون ملزمة ومحددة المعالم من حيث معادلاتها وأوعيتها.

النتائج التطبيقية:

-تعتبر الميزانية أداة فعالة لتسير مصالح البلدية، وتشمل على قسمين متوازيين في الايرادات والنفقات.

-تزايد وتطور نسبة الضرائب في تمويل الخزينة العمومية من ستة الى أخرى وهذا راجع الى حرص الدولة على اعطاء الدولة أهمية بالغة للجباية المحلية كونها أكبر مورد مالي بنسبة لها.

-على الرغم من تعدد وتنوع الإيرادات الجبائية لجماعات المحلية، فهي تبقى غير كافية لتغطية نفقاتها لتلبية حاجيات المواطنين المتزايدة.

الاقتراحات:

نقترح جملة من التوصيات وهي كما يلي:

- العمل على ترشيد الانفاق العام وتكريس مبادئ الشفافية وهذا ما يدفع بالمواطن الى المشاركة والمساهمة في الأعباء العامة وعدم تهربهم من واجباتهم الضريبية اتجاه الدولة وهيئاتها المحلية.
- البحث عن موارد أخرى تغطي النفقات الحكومية، لكون الإيرادات الجباية المحلية غير ثابتة وغير مستقرة من سنة الى أخرى.
- تطبيق تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تسير قطاع الخزينة.
- اقامة تعاون بين المصالح الضريبية والجماعات المحلية.
- توسيع مجال استفادة الجماعات المحلية من الجباية المحلية كتخصيص حصة للجماعات المحلية في حاصل الضرائب المهمة مثل الضريبة على أرباح الشركات.

الآفاق:

يمكن لنتائج الدراسة أن تكون منطلق لدراسات مستقبلية نذكر منها ما يلي:

- دراسة مكونات الجباية المحلية وفعاليتها في تحسين الخزينة العمومية.
- آلية عمل الخزينة العمومية.
- مدى مساهمة الجباية المحلية في تمويل الخزينة العمومية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1) حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2002.
2) حسن عواضة، عبد الرؤوف، قطيش، المالية العامة، دار الخلود للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1995.
3) حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، دار المحمدية، الجزائر، الطبعة 2، 2001.
4) خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن ،2006.
5) دردوري لحسن، لقليطي الأخضر، اساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2018.
6) رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دار هومه للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2014.
7) سالم محمد الشوابكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
8) سوزي عدلي ناشد، اساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2009.
9) طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
10) عادل فليح العلي، مالية دولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص224.
11) عدل فريدة بخراز، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
12) علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر،2011.
13) مجد شهاب، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.
14) محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004.
15) محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2010.

16) محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومه لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

17) منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية المفتوحة، طرابلس، ليبيا.

18) يلس شاوش بشير، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2013.

الرسائل الجامعية:

1) عازب الشيخ صفاء، دور الخزينة العمومية في تنفيذ ميزانية الدولة، مذكرة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2017-2018.

2) عبد العزيز طاهر لقواس، سمية ثعالبي، دور الجباية العادية في تمويل الخزينة العمومية، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، تخصص محاسبة التدقيق، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2021-2022.

المجلات العلمية:

1) أسماء قرفي، رقية بوحيضر، أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في دول مجلس التعاون الخليجي العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، العدد 02، جوان 2021.

2) آسيا سعدان، سعاد شعابنية، الميزانية العامة في الجزائر رهان تقلبات الجباية البترولية، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة 08 1945 قالمة، الجزائر، العدد 01، 2018.

3) بن الديب مختار، دور الجباية المحلية في تعزيز القدرات المالية للجماعات المحلية، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 02، الجزائر، العدد23، 2024.

4) بن بريح ياسين، آليات الرقابة المالية على الميزانية العامة، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة 02، العدد 10، 2017.

5) بن طالب سماحة، بن العايب أبو بكر، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، العدد 02، أوت 2023.

6) بن علي احسان، كاكي عبد الكريم، سياسة الميزانية العامة واليات تجسيد البرامج التنموية في الجزائر، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد 01، 2021.

7) بن قدور امال، عسالي صالح، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، العدد 04، ديسمبر 2022.

8) جمعي سميرة، موزارين عبد الجيد، فعالية الجباية المحلية في تمويل ميزانيات الجماعات المحلية –دراسة حالة الجزائر والمغرب-، المجلة المغاربية لإدارة المنضمات، جامعة ابي بكر بلقايد –تلمسان-، العدد 3، ديسمبر 2018.

9) حمداني نجات، بلعوجة حسينة، مساهمة جباية شركات التامين في تمويل الخزينة العمومية للدولة، مجلة البشائر، جامعة احمد زبانة غلزان، الجزائر، العدد 01، 2022.

10) خليفي سامية، بدار عاشور، دور الجباية البترولية في تحقيق توازن الميزانية العامة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مجلة محمد بوضياف لمسيلة، الجزائر، العدد 02، 2019.

11) سايح جبور علي، عزو علي، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية جامعة الشلف الجزائر، أكتوبر 2018.

12) سعاد رحماني، حاج بشير جيدور، واقع توزيع الجباية المحلية على الجماعات المحلية في الجزائر الرسم على النشاط المهني، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة غرداية، الجزائر، العدد 01، 2022.

13) سنوسي قويدر، بن بوزيان محمد، دور الجباية في التنمية المحلية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد 06، ديسمبر 2016.

14) صبرينة خذيري، عمر جنينة، واقع الجباية المحلية المحلية في الجزائر، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة-، العدد 08، فيفري 2023.

15) قرينعي ربيحة، أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، العدد01، 2016.

16) قناشي يوسف، بن سنة ناصر، دور الخزينة العمومية في تنفيذ نفقات التجهيز العمومي، مجلة أوراق اقتصادية، جامعة اكلي محمد اولحاج البويرة، الجزائر، العدد 02، ديسمبر2019.

17) ملال محمد، رابحي بوعبد الله، التدقيق الجبائي كآلية للمحافظة على أموال الخزينة العمومية بالجزائر دراسة تحليلية قياسية، مجلة التنظيم والعمل، جامعة احمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت، الجزائر، العدد04، 2021.

18) نوري يوسف، بضياف صالح، الجباية العادية كألية لتمويل الخزينة العمومية في ظل جائحة كورونا، مجلة الميل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، العدد 01، ماي2022.

19) يحياوي نصيرة، دور الجباية في تمويل الخزينة العمومية وأثرها على الميزانية العامة والاقتصاد الوطني، مجلة دورية محكمة، جامعة عمار الثليجي الاغواط، الجزائر، العدد15، جانفي 2011.

المراسيم والقوانين:

1) المادة (54)، قانون رقم 84-17 مؤرخ في 7 جويلية 1984، المتضمن لقوانين المالية المعدل والمتمم، جريدة رقم العدد 28 مؤرخة في 10 جويلية 1984.

2) المادة (56و57)، قانون رقم 84-17، مرجع سبق ذكره.

3) المادة (58)، قانون رقم 84-17، مرجع سبق ذكره.

4) المادة (59و60)، قانون رقم 84-17، مرجع سبق ذكره.

5) المادة (61)، قانون رقم 84-17، مرجع سبق ذكره.

الملاحق

IQUE ALGERIENNE
atique et Populaire

RE DE L'INTERIEUR
LLECTIVITES LOCALES

: SOLIDARITÉ ET DE
DES COLLECTIVITÉS
-OCALES

COMPTABLE ASSIGNATAIRE
M. le Trésorier Principal d'Alger
Compte à débiter
C.C.P N° 3000-00 Alger

Avis de Virement

D'UNE DEPENSE IMPUTABLE AU FONDS DE GARANTIE DES COLLECTIVITES LOCALES

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

صندوق التضامن والضمان
للجماعات المحلية

Compte n° 302.130

1	2	3	4	5	6	7					8		9
IGNATION DES BENEFICIAIRES	N° du C.C.P à créditer Centre d'Alger	MONTANT	Réf. du comptable	NET à payer	N° d'Engagement	IDENTIFICATION					N° mandat	N° ligne	REFERENCES ET OBSERVATIONS
						a Chap.	b Art.	c Gest.°	d Ordonnateur	e Section			
EC OUED ZENATI WILAYA DE GUELMA	CDFT	3.142.347,00			89			2021	MICLAT	826			COMPENSATION MOINS VALUES SUR RECOUVREMENTS DES IMPOTS ET TAXES ACCORDÉES AUX COMMUNES A REPARTIR SUIVANT ORDRE DE PAIEMENT

الملاحق

AVIS DE VIREMENT

COMPTE A DEBITER

C/C : 008.23001.123000225787 | CLE :

ARE/ADS ANNABA

TRESORERIE W.ANNABA

Boulevard du 1er Novembre 1954 ANNABA

COMPTE A CREDITER

C/C : Receveur Communal OUED ZNATI

Montant : 101 145.25 DA

Quote part 10% DEVCOM Commun BORDJ SABATH

ORDRE DE VIREMENT

COMPTE A DEBITER

C/C : 008.23001.123000225787 | CLE :

ARE/ADS ANNABA

TRESORERIE W.ANNABA

Boulevard du 1er Novembre 1954 ANNABA

COMPTE A CREDITER

C/C : Receveur Communal OUED ZNATI

Montant : 101 145.25 DA

Quote part 10% DEVCOM Commun BORDJ SABATH

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
الديرية الجهوية للضرائب عنابة
مديرية الضرائب لولاية قالمة
قباضة مركز الضرائب قالمة

وزارة المالية
المديرية العامة للمحاسبة
المديرية الجهوية للخزينة عنابة
خزينة ولاية قالمة

تسمية الآمر بالصرف

اشعار بالتحويل

رقم الارسال.	المحاسب المعني بالدفع قباضة مركز الضرائب CDI GUELMA
تاريخ الارسال. 31-déc.-21	نوع التسديد TRANSFERT
المبلغ الخام الامر صرفه 2 023 454,00	المستفيد من التحويل TC OUED ZENATI

الاقتطاعات.....	500026LA(TAP)	500029LA/B(IFU)	500020L1(TVA)
O/ZENATI	1 774 850,00	0,00	149 505,00
BORDJ SABAT	15 506,00	0.00	6 971,00
AIN REGADA	73 527,00	0,00	3 095,00
S/TOTAL	1 863 883,00	0.00	159 571,00
T/GENERAL	2 023 454,00		

المبلغ الصافي للدفع
2 023 454,00

للتذكير
المبلغ المدفوع بالاحرف
DEUX MILLION VINGT TROIS
MILLE QUATRE CENT
CINQUANTE QUATRE DA . 00 Cts.

Compte N° Banq
Operation N° 323391
2021 Déc 31

تم صرفه بتاريخ
.....

امرنا بدفع في الحساب البنكي و الخزينة

المحاسبة الخاتم

الهيئة المحاسبية

الحساب المصرفي.....
الوكالة.....T C OUED ZENATI
المدينة.....
رقم الحساب.....

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
المديرية الجهوية للضرائب عنابة
مديرية الضرائب لولاية قالمة
قباضة 8 ماى 1945

وزارة المالية
المديرية العامة للمحاسبة
المديرية الجهوية للخزينة عنابة
خزينة ولاية قالمة

رقم الإرسال:	المحاسب المعني بالدفع قباضة الضرائب المختلفة 8 ماى 1945 قالمة
تاريخ الإرسال: 08 فيفري 2022	نوع التسديد: تحويل ايرادات
المبلغ الخام الآمر صرفه: 4 272 009,13 الاقتطاعات: / المبلغ الصافي للدفع: 4 272 009,13	المستفيد من التحويل: **خزينة بلديات وادي الزناتي** الرسم علي السكن
للتذكير : 4 272 009,13 تم صرفه بتاريخ:	Compte N° 300 47 2022 فيفري 20
أمرنا بدفع في الحساب البنكي و الخزينة. المحاسبة الهيئة المحاسبية:	الحساب المصرفي : خزينة ولاية قالمة وكالة : قالمة رقم حساب المستفيد: 520.004

قابض الضرائب
إمضاء: ش. خياري

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
المديرية الجهوية للضرائب عنابة
مديرية الضرائب لولاية قالمة
قباضة 8 ماى 1945

الرسم على السكن : للثلاثي الرابع 2021
خزينة بلديات وادي الزناتي

الرقم	البلدية	المبلغ
1	وادي الزناتي	3 549 568,73
2	برج صباط	
3	عين رقادة	
4		
	المجمـوع	

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

1

T C DE OUED ZENATI

ADMINISTRATION DES IMPOTS
SERVICE DU RECOUVREMENT
RECETTE DE OUED ZENATI

1 938 658,49

BORDEREAU DETAILLE DES RECETTES

COMPTE N° 500002 LIGNE

.....

Le Receveur des impots, soussigne certifie que la somme
un million neuf cent trente huit mille six cent cinquante huit DA quarante neuf centims
a ete prise en recette par lui de la comptabilite mensuelle de mois de aout 2022 pour l'objet ci-dessus

	TAP	TVA	VF	IRGRF	IFU A+B	IFU C	TOTAL
O/ZENATI	0,00	2 500,00	0,00	174 737,00	1 568 810,16	116 725,00	1 862 772,16
A/REGADA							
B/SABATH							
TOTAL	0,00	2 500,00	0,00	185 124,50	1 582 990,24	168 043,75	1 938 658,49

LE RECEVEUR
قابض الضرائب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
ح.ج 30.20.35/76
قباضة الضرائب
وادي الزناتي
- 1 -

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة

وزارة المـاليـــة
خزينـة ولايـــة قالمـــة

مديرية الضـــرائب لـــولاية قـــالـمة
قبـاضـة وادي الزناتي تحصيـل

تسمية الآمـــر بالصرف

إشعـار بالتحويـل

رقـــم الإرســـال :	المحاسب المعين بالدفع قباضة وادي الزناتي تحصيـــل .... قباضة الضرائب المختلفة:.
تاريـخ الإرســال .: 05 SEPT 2022	نـــوع التسديـــد: تحويـــل حصص البلديـــات لشهـــر :اوت 2022
المبلـغ الخـام الآمـر صرفـه :1938658.49 دج لاقتطاعـــات:. المبلـــغ الصافـي للدفـــع :.1938658.49 دج	المستفيـد مـــن التحويـــل: خـــزينـة مابيـن البلديـات وادي الزناتـــي وادي الزناتـــي :1862772.16 دج عيـــن رقـــادة :14168.00 دج. بـــرج صبـــاط: 61718.33دج
للتذكيـــر: المبلغ المدفـوع بالاحرف:مليون وتسعمائة وثمانية وثلاثون الف وستمائة وثمانية وخمسون دج وتسعة واربعون سنتيم تم صرفـــه بتاريـــخ :	
أمرنا بدفع في الحساب البنكي و الخزينة . المحاسبـــة الخاتـــم الهيئـــة المحاسبيـــة	الحســـاب المصرفـــي : الوكالـــة : خزينـــة ولايـــة قالمـــة المدينـــة:. قالمـــة رقـــم حســـاب المستفيـــد : 520005

امضاء القابض
قابض الضرائب
امضاء : ع/ بلهوشي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
ح.ج 30.20.35/76
قباضة الضرائب
وادي الزناتي
- 1 -
مديرية الضرائب لولاية قالمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية قالمة

مديرية الإدارة المحلية

مصلحة الميزانيات و الممتلكات

المحاسب المكلف

المحصل الأصلي للمالية ولاية قالمة

إشعار بالتحويل ح ج للخزينة

لنفقة مقتطعة الى صندوق ميزانية الولاية

(1) تعيين المستفيد	(2) رقم حساب الدائن	(3) المبلغ	(4) خصم المحاسب	(5) الصافي للدفع	(6) رقم الإرتباط	(7) تبيان: ا الباب	ب ب / ف	ج المادة	د تسيير	هـ الأمر بالصرف	(8) رقم: حوالة	سطر	(9) مراجع و ملاحظات
امين خزينة البلديات													
دائرة وادي الزناتي													مساهمة الولاية في عملية تجهيز المدارس الابتدائية بالادراج المخصصة لحفظ الكتب و الادوات المدرسية لفائدة تلاميذ الطور الابتدائي
بلدية وادي الزناتي		2,170,500.00			5	979	9794	134	2022	الوالي			
بلدية برج صباط		2,562,300.00											
بلدية عين رقادة		2,474,500.00											
حساب الخزينة قالمة	520,005												بطاقة التزام ارسلت مع الحوالة رقم بتاريخ
													تأشيرة مراقب مالي رقم : 445 بتاريخ : 2022/09/14
		7,207,300.00											

حوالة دفع : 1270 بـ : 2022/10/12

30189

الملاحق

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

1

T C DE OUED ZENATI

ADMINISTRATION DES IMPOTS
SERVICE DU RECOUVREMENT
RECETTE DE OUED ZENATI

1 378 123,01

BORDEREAU DETAILLE DES RECETTES

COMPTE N° 500002 LIGNE

.....

Le Receveur des impots, soussigne certifie que la somme
un million trois cent soixante dix huit mille cent vingt trois DA un centims
a ete prise en recette par lui de la comptabilite mensuelle de mois de NOVEMBRE 2023 pour l'objet ci-dessus

	T A P	TVA	TF	TA	IRGRF	I F U A+B	I F U C	TOTAL
O/ZENATI	124 666,74	19 538,80	73 092,00	78 744,00	202 803,31	472 045,24	259 813,75	1 230 703,84
TOTAL	135 226,74	20 338,80	23 584,00	94 744,00	225 933,31	511 580,41	293 623,75	1 378 123,01

LE RECEVEUR

قابض الضرائب

30.20.35/76 ح.ج
قباضة الضرائب
وادي الزناتي
- 1 -

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية
قباضة وادي الزناتي تحصيل

مديرية الضرائب لولاية قالمة خزينة ولاية قالمة

تسمية الآمر بالصرف

إشعار بالتحويل

رقم الإرسال :	المحاسب المعين بالدفع قباضة وادي الزناتي تحصيل .... قباضة الضرائب المختلفة:.
تاريخ الإرسال .: ..... du	نوع التسديد: تحويل حصص البلديات لشهر: نوفمبر 2023
المبلغ الخام الآمر صرفه :1.378.123.01دج لاقتطاعات:. المبلغ الصافي للدفع :1.378.123.01دج	المستفيد من التحويل: خزينة مابين البلديات وادي الزناتي وادي الزناتي :1.230.703.84 دج
للتذكير: المبلغ المدفوع بالاحرف:مليون وثلاثمائة وثمانية وسبعون الف ومائة وثلاثة وعشرون دج وواحد سنتيم	
أمرنا بدفع في الحساب البنكي و الخزينة . المحاسبة الخاتم الهيئة المحاسبية	الحساب المصرفي : الوكالة : خزينة ولاية قالمة المدينة:. قالمة رقم حساب المستفيد : 520005

Comptabilisé Sous L'opération N 30/31 du 17 DEC 2023

امضاء القابض

قابض الضرائب
بلهوشي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
ر.ج.ج 30.20.35/76
قباضة الضرائب وادي الزناتي -1-
مديرية الضرائب لولاية قالمة

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
المديرية الجهوية للضرائب عنابة
مديرية الضرائب لولاية قالمة
قباضة 8 ماى 1945

وزارة المالية
المديرية العامة للمحاسبة
المديرية الجهوية للخزينة عنابة
خزينة ولاية قالمة

رقم الإرسال:	المحاسب المعني بالدفع قباضة الضرائب المختلفة 8 ماى 1945 قالمة
تاريخ الإرسال: 31/10/2023	نوع التسديد: تحويل ايرادات
المبلغ الخام الآمر صرفه: 2 982 826,00 الاقتطاعات: / المبلغ الصافي للدفع: 2 982 826,00	المستفيد من التحويل: **خزينة بلديات وادي الزناتي** الرسم علي السكن
للتذكير : 2 982 826,00 تم صرفه بتاريخ:	
أمرنا بدفع في الحساب البنكي و الخزينة. المحاسبة الهيئة المحاسبية:	الحساب المصرفي : خزينة ولاية قالمة وكالة : قالمة رقم حساب المستفيد: 520.004

Comptabilisé Sous
L'opération N° 3 ...
du ... 2023 ... 16 ...

قابض الضرائب
إمضاء عنابي خيضاري

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
المديرية الجهوية للضرائب عنابة
مديرية الضرائب لولاية قالمة
قباضة 8 ماى 1945

الرسم على السكن : للثلاثي االثالث2023
خزينة بلديات وادي الزناتي

الرقم	البلدية	المبلغ
1	وادي الزناتي	2 363 123,00
2		
3		
4		
المجموع		

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية قالمة

مديرية الإدارة المحلية

مصلحة الميزانيات و الممتلكات

المحاسب المكلف

السيد أمين خزينة ولاية قالمة

إشعار بالتحويل ح ج بنكي

لنفقة مقتطعة الى صندوق ميزانية الولاية

(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)						(8)		(9)
تعيين المستفد	رقم حساب الدائن	المبلغ	خصم المحاسب	الصافي للدفع	رقم الإرتباط	تبيان أ الباب	ب ب / ف	ج المادة	د تسيير	هـ الأمر بالصرف		رقم حوالة	رقم سطر	مراجع و ملاحظات
أمين خزينة البلديات														
دائرة وادي الزناتي بلدية وادي الزناتي	520,005	3 626 504,28			2	913	9132	653	2023	الوالي				مساهمة الولاية في تحسين الوجبة الغذائية لسنة 2023
حساب الخزينة قالمة														تأشيرة المراقب المالي : 376 بتاريخ: 2023/09/26

Comptabilité Sous
L'opération N. 3a1 967
du ..... 2023 ..... 2 2

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المـــــــــــالية
المديرية العـــــامة للضرائب
الديرية الجهوية للضرائب عنابة
مديرية الضرائب لولاية قـــالمة
قباضة مركز الضرائب قـــالمة

وزارة المـــــــــــالية
المديرية العـــــامة للمحاسبة
المديرية الجهوية للخزينة عنابة
خزينة ولاية قـــــــالمة

تسمية الآمر بالصرف

اشعار بالتحويل

رقم الارسال.	المحاسب المعني بالدفع قباضة مركز الضرائب CDI GUELMA
تاريخ الارسال. 3-déc.-23	نوع التسديد TRANSFERT
المبلغ الخام الامر صرفه 1 540 495,84	المستفيد من التحويل TC OUED ZENATI
الاقتطاعات.....	500020L1(TVA) / 500029LA/B(IFU) / 500026LA(TAP) O/ZENATI 162 491,10 / 20 125,00 / 1 273 011,30 S/TOTAL T/GENERAL 1 540 495,84
المبلغ الصافي للدفع 1 540 495,84	
للتذكير المبلغ المدفوع بالاحرف UN MILLIONS CINQ CENT QUARANTE MILLE QUATRE CENT QUATRE VINGT QUINZE DINARS ET 84 CTS	
تم صرفه بتاريخ	
امرنا بدفع في الحساب البنكي و الخزينة المحاسبة الخاتم الهيئة المحاسبية	الحساب المصرفي..... الوكالة.....T C OUED ZENATI المدينة..... رقم الحساب.....

Comptabilisé Sous
L'opération N° 3
du 14 ديسمبر 2023

قابض الضرائب
إسكاء : مزهاش صالح

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار دور الجباية المحلية في تمويل الخزينة العمومية وذلك في دراسة حالة خزينة بلدية وادي الزناتي خلال الفترة (2021-2023)، وهذا من خلال الوقوف على مدى مساهمة الجباية المحلية في تمويل الخزينة العمومية التي تعتبر من أهم الموارد بالنسبة لها في تغطية نفقاتها العمومية، ومن خلال هذه الدراسة توصلت الى أن الإيرادات الجبائية لها دور كبير وفعال في تمويل الخزينة العمومية.

الكلمات المفتاحية: الجباية المحلية، الضرائب، الرسوم، الخزينة العمومية، الميزانية العامة.

Summary:

This study aims to demonstrate the role of local taxation in funding the public treasury through a case study of the Treasury of the Municipality of Oued Zenati during the period 2021-2023. It examines the extent to which local taxation contributes to funding the public treasury, which is considered one of the most important resources for covering public expenditures. Based on this study, it was concluded that tax revenues play a significant and effective role in funding the public treasury.

Keywords: local taxation, taxes, fees, public treasury, general budget.

الجمهوريـــــــة الجزائريـــــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET COMMERCIALES ET SCIENCES DE GESTION

DEPARTEMENT DE SCIENCES DE GESTION

Ref :..... **D.G/F.S.E.C.S.G/UG/20**.....
Guelma le :... .....

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الرقم: 56.....ق.ع.ت./ك.ع.إ.ت ع.ت/ج ق/ 2024
قالمة في : .....2024/05/06.....

إلى السيد: .....مدير مؤسسة بلدية.....
.....وادي الزناتي.....

الموضـــوع : ف/ي إجراء **زيارة ميدانية أو تربـص**

نحـن رئيـس قسـم علـوم التسييـر نشهـد بـأن:
الطالـب(ة):.وسيم موسي.....
الطالـب(ة):.....

مسجل(ة) بقسم علـوم التسييـر سنـة (أولـى)/(ثانيـة) ماستر .فرع : (علوم التسيير)/(علوم ماليـة)
تخصص : .....مالية المؤسسة.....في حاجة لأجراء زيارة **ميدانيـة أو تربـص** بمؤسستكم .
موضوع الزيـارة:.....دور المحاسبة الجبائية في تمويل الخزينة العمومية.....
.....

لـذا نرجـو من سيادتكـم الموافقـة لتحقيـق هـذه الغايـة.

ولكـم منـا فائـق التقديـر و الاحتـرام

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف

د. بوزيد صليحة

رئيس القسم

رئيس قسم علوم التسيير بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
إمضاء

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
خزينة بلديات
وادي الزناتي
306268-47

أمين الخزينة
رابح علواني